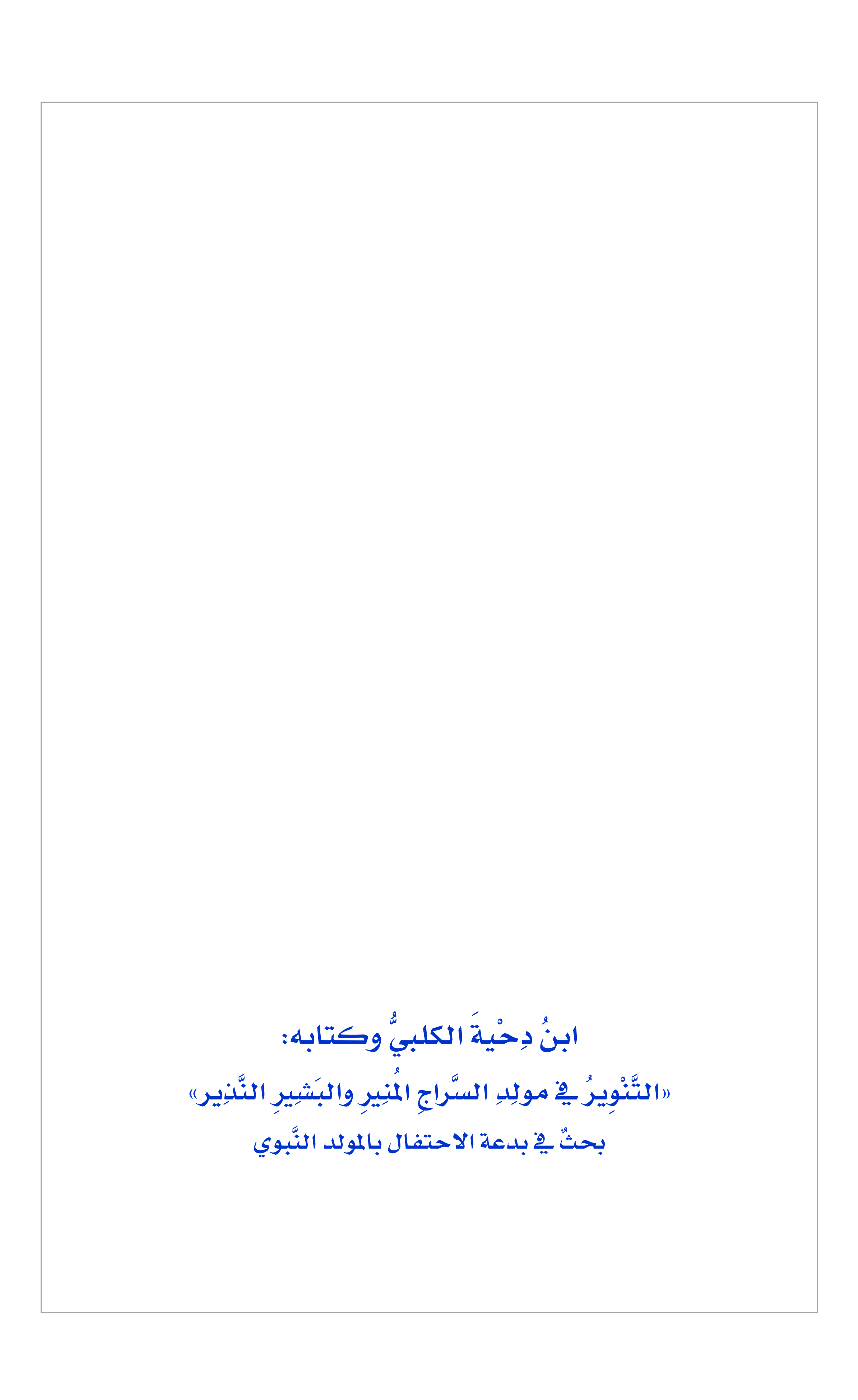


ابنُ دِحْيَةَ الكلبيُّ وكتابه:

«التَّنْوِيرُ في مولِدِ السَّراجِ المُنِيرِ والبَشِيرِ النَّذِيرِ»

بحثٌ في بدعة الاحتفال بالمولد النَّبوي

بحث:

ابنُ دِحْيةَ الكلبيُّ وكتابه:
«التَّنْوِيرُ في مولِدِ السَّراجِ المُنِيرِ والبَشِيرِ النَّذِير»
بحثٌ في بدعة الاحتفال بالمولد النَّبوي

إعداد: عبد الحق التركماني.

نشر موقع الشيخ:

www.turkmani.com

بحوث

ابنُ دِحْيةَ الكلبيُّ وكتابه:

«التَّنْوِيرُ في مولِدِ السِّراجِ المُنِيرِ والبَشِيرِ النَّذِيرِ»

بحثٌ في بدعة الاحتفال بالمولد النَّبوي

تصنيف

عبد الحق بن ملا حقي التركماني

فهرس الموضوعات

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيِّدَنا وحبيبَنا محمدًا عبدُه ورسولُه صلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد: فبَيْنا أنا منهمك في تحقيق كتاب «**السَّيرة النَّبوية**» لأبي محمد ابن حزم؛ علمتُ بصدور كتاب: «**التَّنْوِيرُ في مولِدِ السَّراجِ المُنِيرِ والبَشِيرِ النَّذِير**» لابن دحية الكلبي (٥٤٤-٦٣٣) ـ رحمه الله تعالى وغفر له وتجاوز عنه ـ، فسارعت إلى جلب نسخة منه، واسترخصت في ذلك تكلفة البريد السريع التي بلغت أضعاف سعر الكتاب؛ وذلك لعلمي باهتمام ابن دحية بمصنفات ابن حزم، وعنايته بتقييد الفوائد والفرائد، فقرأت كتابه كلَّه، واستفدت منه فائدة نفيسة تتعلق بكتاب ابن حزم، وهي في مسألة تاريخ مولد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إضافة إلى بعض الفوائد الجانبية.

لقد صدر الكتاب بتحقيق وتعليق الدكتور نور الدين الحميدي الإدْرِيسي والدكتور محمد العسْرِي، واتصف عملهما في خدمة الكتاب بالجودة والاتقان، جزاهما الله خيرًا، وبارك فيهما.

ولا يسلم عمل من الملاحظات التفصيلية، وهي لا تقلل من قيمته وأهميته، لكن الذي استوقفني في عملهما هو إغفالهما ما على المؤلف وكتابه

من انتقادات علمية كبيرة، ومبالغتهما في الدفاع عن ابن دحية، حتى إنهما تكلما بغير حقٍّ في العلماء الذين تكلموا في ابن دحية بحقٍّ.

ونظرًا لقرب عهدي بالكتاب؛ فقد رأيت أن أقيِّد ما ظهر لي من ملاحظات في هذه العجالة، لأني لو منَّيت النفس بكتابة بحث وافٍ عن ابن دحية وكتابه؛ فإني سأتأخر شهورًا بل سنوات لما أنا فيه من انشغال تامٍّ.

وأرجو أن يكون هذا البحث إضافة علمية في دراسة الكتاب ومعرفة حال مصنِّفه وبواعث التأليف، وهذه جوانب أعتقد أن المحققَيْن قد قصَّرَا في إيفائها حقَّها من التوثيق والبيان.

إن المادة العلمية لكتاب «**التنوير**» لا إشكال عليها من جهة كونها في «**السيرة النبوية**»، لكن الإشكال هو استغلال الكتاب للدعاية لبدعة الاحتفال بالمولد النبوي، باعتبار أن **المقصود من الكتاب** استحسان هذه البدعة، وهو من البواعث التي حملت ابن دحية على تأليفه؛ لهذا فإن إبراز الحقائق التي أحاطت بالمصنِّف والمصنَّف يساهم في الكشف عن ضحالة تلك الدعاية.

لهذا فقد جعلت هذا البحث في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: ابن دحية في ميزان الاعتدال؛ لبيان حاله تدينًا واستقامةً وسلوكًا، وذكرتُ تحته مبحثين:

المبحث الأول: تكذيب العلماء لابن دحية في ادعائه في انتسابه إلى الصحابي دحية الكلبيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

المبحث الثاني: تجريح العلماء له وطعنهم في علمه وأمانته وسلوكه.

والفصل الثاني: نماذج من المؤاخذات على ابن دحية في كتابه: «التنوير»، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: انتحال ابن دحية قصيدة ختم بها كتابه.

المبحث الثاني: السرقات العلمية في كتاب ابن دحية.

المبحث الثالث: سلاطة لسانه وقبيح قوله وسوء أدبه مع الأئمة الأعلام ومشاهير العلماء.

والعلاقة بين الفصلين هو أن **الأول:** توثيق علمي نظري لحال ابن دحية، **والثاني:** تطبيق عملي لما ورد في الفصل الأول على نموذج كتابه: «**التنوير**» فقط، دون سائر كتبه. **والثمرة المرجوة:** هو جعل المؤلِّف وكتابه في وضعهما «الطبيعي» ـ كما يقال اليوم ـ دون تهويل ولا دعاية.

الفصل الثالث: ذمُّ الترويج للاحتفال بالمولد، وهو في مبحثين:

المبحث الأول: وصف الاحتفال بالمولد الذي حضره ابن دحية وألَّف في استحسانه.

المبحث الثاني: «**المولد**» عنوان الجهل والتخلف والبدعة ينافي العلم والتجديد والسنة. وهو في الردِّ على الدكتور نور الدين الإدريسي في تسويغه للاحتفال بالمولد، وبيان ما في ذلك من محاذير ومفاسد.

والله المستعان، وعليه التكلان، له الحمد في الأولى والآخرة، وهو الحكيم الخبير.

ليستر: الخميس ١٠ ذو القعدة ١٤٤٣، الموافق: ٩ حزيران ٢٠٢٢.

كتبه:

عبد الحق بن ملا حقي التركماني

الفصل الأول:

ابن دحية في ميزان الاعتدال

مدخــل:

أول ما أبدأ به هذا البحث هو التأكيد على مكانة ابن دحية العلمية، فهو علامة باهر، واسع الاطلاع، له كتب نفيسة، شحنها بالفوائد والنقولات البديعة، وهي دالة على ذكائه ونباهته. هذا القدر ليس موضع خلاف، وإنما الخلاف في أمانته وسلوكه واستقامته على طريقة العلماء الربانيين، فإن سعة الحفظ وقوة الفهم وحدَّة الذهن لا تستلزم ـ بالضرورة ـ صلاح النفس، واستقامة السلوك؛ لهذا فلا بدَّ أن يُنظَرَ إلى حال العالِم المصنِّف من جهة ديانته وأخلاقه وسلوكه، ويُعرَفُ ذلك من استقراء أحواله وكلام أهل العلم الثقات فيه، خاصة من كان منهم من معاصريه والمطلعين على حاله.

ولا يستعظمنَّ أحدٌ كلامي هذا في ابن دحية، فإنه جارٍ على منهج أئمة الإسلام الكبار في أمثاله، وهم كثيرون في السلف والخلف، أذكر منهم اثنين من أشهر العلماء:

أولهما: **المفسر الكبير مقاتل بن سليمان البلخيُّ** (ت: ١٥٠)، الذي قال فيه الإمام الشافعي: «**الناس عيال في التفسير على مقاتل**»[١]. ومع هذا فقد

---

(١) «تهذيب الكمال» ٢٨/ ٤٣٦.

كان متروك الحديث، وكذَّبه جماعة من الأئمة واتهموه بوضع الحديث، وقال فيه الإمام عبد الله بن المبارك: «**ما أحسن تفسيره لو كان ثقة**»(٢).

وثانيهما: الواقديُّ، وهو: القاضي محمد بن عمر بن واقد الأسلمي المديني، قال الذهبيُّ: «**صاحب التصانيف والمغازي، العلامة، الإمام، أحد أوعية العلم على ضعفه المتَّفق عليه**». وقال: «**وجمع فأوعى، وخلط الغث بالسمين، والخرز بالدر الثمين، فاطرحوه لذلك، ومع هذا، فلا يستغنى عنه في المغازي، وأيام الصحابة، وأخبارهم**»(٣).

لهذا أقول: إن على الباحث وطالب العلم ألَّا ينبهر بأحدٍ من العلماء ولا يتشيَّع له لمجرَّد علمه وذكائه، بل لا بُدَّ أن ينظر إلى ديانته وأمانته وسلوكه، وهؤلاء أئمة الإسلام الكبار ـ كأئمة المذاهب الأربعة وأصحاب الكتب الستة، ثم مشاهير العلماء كابن تيمية وابن القيم وابن رجب والذهبي وابن كثير وغيرهم كثير ـ لم ينالوا هذه المكانة العالية في قلوب المسلمين لعلومهم وتصانيفهم فحسب، بل لما عُرفوا به من الديانة والاستقامة والفضيلة والأمانة، إلى غير ذلك من المحاسن والمكارم التي وضع الله تعالى لهم بها القبول في الأمة.

لقد كان ابن دحية من كبار العلماء الأذكياء النابهين، لكن صدر منه ما أوجب الطعن فيه من علماء عصره ومن بعدهم، وهو طعن قائم على العلم والعدل والإنصاف، والنصيحة لله ولدينه ولعامة المسلمين، لا على

(٢) «تهذيب الكمال» ٢٨/ ٤٣٧.

(٣) «سير أعلام النبلاء» ٩/ ٥٤٥.

الحسد والتحامل وخصومة الأقران، خلافًا لما ادَّعاه د. نور الدين الإدريسي ـ وفقني الله وإياه للحق والصواب ـ في مقدمته لكتاب: «**التنوير**»[٤]، فقال: «فيما رُمي به ابن دحية من قبل خصومه وأقرانه»!

إن كلام العلماء الأثبات في تجريح الأعيان لا يمكن أن يحمل على «الخصومة وتحامل الأقران» إلا إذا قامت على ذلك الحمل أدلة أو قرائن قوية، أما مجرَّد الدعوى فهو ـ في حقيقته ـ طعنٌ في أولئك العلماء، وإبطال لشهادتهم، وإعراض عن نصيحتهم، وهذا مدخل من مداخل النفس والهوى.

لقد اجتمعت في نموذج ابن دحية ـ غفر الله له ـ الأدلة والقرائن على صحة طعن من طعن من العلماء في أمانته وسلوكه، وسأذكر بعض ذلك في هذه الرسالة، فيجب أن تقيَّم هذه الشخصية العلمية ويُعرف قدرها في ضوء ما صحَّ وثبت، وفي ذلك ـ أيضًا ـ يقيَّم موقفه من بدعة المولد، وتزلُّفه إلى حاكم إِرْبِلَ (= أربيل) بكتابه هذا، دون أن يقوم بما أوجبه الله تعالى على أهل العلم والإيمان من البيان والإنكار، وسدِّ ذرائع الانحراف والفساد.

وقد أحسن الإمام الإصلاحيُّ المجدِّد اليماني محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠) رحمه الله حين ربط الموقف من هذه البدعة بمقدماته ونتائجه، فقال: «وقد تقرَّر أن سدَّ الذَّرائع وقطع علائق الوسائل إلى ما لا

---

(٤) «**التنوير في مولد السراج المنير والبشير النذير**»، تحقيق وتعليق: د. نور الدين الحميدي الإدريسي، د. محمد العسري، دار فارس، الكويت، الطبعة الأولى: ١٤٤٢، ٣٦. ومقدمة التحقيق بقلم الإدريسي خاصةً، وقد أخذ أكثر مادتها مما سبق أن كتبه في مقدمة تحقيقه لجزء فيه: «**فوائد سمعها ابن الصلاح من ابن دحية**» ومسائل أخرى، دار التوحيد، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٣٨.

يجوز من قواعد الشريعة المهمَّة التي جَزَمَ بوجوبها الجمهورُ، وأنتَ إن بقيتْ فيك بقية من إنصاف لا تُنكر هذا[٥]. وإذا قد تبين لك أنه لم يقل أحد من أهل البيت وأتباعهم بجواز المولد، وأردت أن تعرف قول من عداهم، فنقول: **قد قررنا لك الإجماع على أنه بدعة من جميع المسلمين**، ولكن للملوك تأثيرًا في تقويم البدع وهدمها، فلما كان المبتدع لهذه البدعة ذلك الملك ساعده ابن دحية وألف في ذلك مجلدًا سماه: «**التنوير في مولد البشير النذير**»، وهو مع توسعه في علم الرواية لم يأت في ذلك الكتاب بحجة نيرة. **لا جرم إجازةُ ألف دينار** ـ كما ذكر ابن خِلِّكان ـ **ومحبةُ الدنيا تفعل أكثر من هذا**»[٦].

قلتُ: لقد اطلع د. الإدريسي على كلام الشوكاني، واقتبس منه ما يتعلق بابن دحية، وبدلًا من أن يقابل انتقاد الشوكاني بالدراسة والتحليل والمحاججة العلمية؛ فقد استطال على الإمام الشوكاني بسيِّء القول، وقبيح الكلام، فقال ١٥: «ونقفِّي بدفع غائلة طرقها عالم متأخر، هو العلامة الشوكاني رحمه الله تعالى، حيث أتى بكلام أبدى فحواه عن **غثاثة ووهن**، بل حشاها من التقبيح والتبديع بما دل على **نزق خلق وغلط طبع**، ورمي للمسلمين بسوء الظن وشنيع التهمة، وأجتزئ من كلامه المستنكر المستقبح قوله:...».

قلت: هذا كله كلام الإدريسي، وهو في غاية الإساءة للإمام

---

(٥) وسيأتي قول ابن ناصر الدين الدمشقي ـ وقد تلطَّف في عبارته ـ: «ويحصل فيهنَّ كلَّ يومٍ فرح وسرور؛ ربَّما أدَّى للوقوع في المحذور».

(٦) «الفتح الرباني» ٢/ ١٠٩١.

الشوكاني، وهي ليست إساءة علمية: (**غثاثة ووهن**) حسب، بل طعن في خلقه وطبعه: (**نزق خلق وغلط طبع**). والحقيقة أن كلام الشوكاني جارٍ على قاعدة العلم والعدل والنصيحة، فابن دحية موضع تهمة من علماء عصره ومن بعدهم، فكيف وقد دخل بلدةً ابتدع حاكمها بدعة قبيحة ـ تجنَّب الإدريسي أن يفصِّل القول في وصفها ـ؛ فما كان من ابن دحية إلا أن استحسن بدعته، وشجعه عليها، وألف له في ذلك كتابًا، فجاءت الجائزة: **ألف دينارٍ!**

ثم قال الإدريسي ـ عن الشوكاني ـ: «وكلامه يفيد أنه لم يطلع على الكتاب، أو لم يمعن النظر فيه، فالكتاب ليس في الاحتجاج للمولد والانتصار للاحتفال به وبيان مشروعيته، بل هو كتاب في علم المولد».

قلتُ: نعم؛ وهذا وجه مؤاخذة الشوكاني، فابن دحية قد ألف هذا الكتاب بمناسبة بدعة المولد، وعلى وجه الخصوص بمناسبة حضوره ومشاهدته للمنكرات احتفالًا بالمولد النبوي؛ فلم يقم بما يجب على أهل العلم من البحث في النوازل والمحدثات: ما حكم الشريعة فيها؟ هل هي مشروعة أم محرمة؟ وإن كانت مشروعة فهل لها من ضوابط حتى لا تخرج من المشروعية إلى البدعة والمنكر.

لقد تجاهل ابن دحية هذا كلَّه، وألَّف كتابًا في بعض مسائل «**السيرة النبوية**»؛ وقدَّمه للحاكم حتى يزداد اطمئنانًا في تحسين بدعته، وأن العلماء لا يعارضونه بل يؤيدونه.

ولو أن ابن دحية محَّصَ كتابَه للبحث في حكم «**الاحتفال بالمولد**» في

ضوء أدلة الشريعة وقواعدها؛ لأحرج نفسه، ولعجز عن الاتيان بحجَّة نيِّرة.

فلنذكر الآن بعض الوجوه الدالة على تجريح ابن دحية في أمانته وسلوكه، ولنجعلها في مبحثين:

المبحث الأول: تكذيب العلماء لابن دحية في ادعائه في انتسابه إلى الصحابي دحية الكلبيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

المبحث الثاني: تجريح العلماء له وطعنهم في علمه وأمانته وسلوكه.

المبحث الأول:

تكذيب العلماء لابن دحية في انتسابه إلى الصحابي دحية الكلبيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ

ذكر المحققان ترجمة موجزة لابن دحية[٧]، وساقا نسبه وهو: «مجد الدين أبو الخطاب عمر بن حسن بن علي بن الجُمَيِّل ـ واسم الجميل: محمد ـ بن فَرَّح بن خلف بن قُومِس بن مَزْلال بن ملَّال بن أحمد بن بدر بن دحية بن خليفة الكلبي الداني، ثم السبتي. وكان يكتب لنفسه: ذو النِّسبتَيْن، أي نسبته من جهة الأب إلى دحية الكلبي الصحابي الجليل، ونسبته من جهة الأم إلى الحسين سبط النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». وعزيا في الهامش إلى «**تاريخ الإسلام**» للذهبي ١٤/ ١١٣.

قلتُ: لكن الذهبي ـ الإمام النقَّاد ـ لم يقرَّ هذا النسبَ الذي ادعاه ابن دحية، بل قال في ترجمته ـ هذه ـ في «**تاريخ الإسلام**»: «قلت: وكذلك نسَبُه شيءٌ لا حقيقةَ له[٨]. قرأتُ بخط ابن مُسْدِي[٩]: كان أبوه تاجرًا يعرف

(٧) «**التنوير في مولد السراج المنير والبشير النذير**» ٢٤.

(٨) (له) سقط من طبعة بشار عواد معروف: ١٤/ ١١٦، تبعًا لطبعة عمر عبد السلام تدمري ٤٦/ ١٦١. وهو ثابت في نقل الدَّلَجي في «**الفلاكة والمفلوكون**» ٨٨.

(٩) هو المحدث أبو بكر جمال الدين محمد بن يوسف بن موسىٰ الأزدي المهلبي الأندلسي، المعروف بابن مُسدي (ت: ٦٦٣).

بالكلبي ـ بين الباء والفاء ـ، وهو اسم موضع بدانية. وكان أبو الخطاب أولًا يكتب: «الكلبي معًا» إشارة إلى البلد والنسب، وإنما كان يعرف بابن الجميل تصغير جمل. وكان أبو الخطاب علامة زمانه، وقد ولي أولًا قضاء دانية».

وقال في «**سير أعلام النبلاء**» ٢٢/ ٣٩١: «هكذا ساق نسبه، وما أبعدَه من الصحة والاتصال!».

هذه الخلاصة تناسب منهج الذهبي في هذين الكتابين، أما في «**ميزان الاعتدال في نقد الرجال**» ٣/ ١٨٦ (٦٠٧٣) فقد فصَّل بما يناسب المقام، فقال ـ بعد أن ساق نسبه ـ:

«فهذا نسبٌ باطل لوجوه:

أحدها: أن دحية لم يعقب[١٠].

---

(١٠) هو: دحية بن خليفة بن فروة الكلبي، صاحب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الذي أتاه جبريل على صورته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وتعقَّب ابن حجر في «**لسان الميزان**» ٦/ ٨٠ (٥٥٩٧) الذهبيَّ بقوله: «وفي «**تاريخ ابن جرير**» في حوادث سنة (١٢٦): «فيها نَدَبَ يزيد بن الوليد لولاية العراق عبد العزيز بن هارون بن عبد الله بن دحية بن خليفة الكلبي فأبى»؛ فهذا يدل على غلط من زعم أن دحية لم يعقب».

قلتُ: لم يرد هذا النص إلا في «**تاريخ الطبري**» ٧/ ٢٧٠، ونقله عنه ابن عساكر في «**تاريخ دمشق**» ٣٦/ ٣٧٥، وعنده: «هرم بن عبد الله بن دحية بن خليفة». وذكر ابن عساكر ٦٥/ ١٧٠ (٨٢٦٨): «يزيد بن دحية بن خليفة الكلبي»، وقال: «له ذكرٌ». ولم أجد لعبد الله ولا ليزيد ترجمة ولا ذكرًا في غير هذا الموضع، ولو كان لدحية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذرية لحفظ ذلك في كُتُب الأنساب والتاريخ والتراجم، وذلك لمكانته وشهرته، فالراجح أن ذكرهما وهمٌ، ثم إن ابن دحية لم ينتسب إلى أحدهما، بل انتسب لثالثٍ وهو: «أحمد بن دحية بن خليفة» ـ كما نقله ابن خلكان من خطِّه ـ. ولم يذكر أحدٌ لدحية ابنًا اسمه: «أحمد» قبل ابن الجُمَيِّل.

الثاني: أن على هؤلاء لوائح البربرية.

وثالثها: بتقدير وجود ذلك قد سقط منه آباء، فلا يمكن أن يكون بينه وبينه عشرة أنفس».

ثم قال الذهبيُّ ٣/ ١٨٧ : «وكان يحمق ويتكبر، ويكنِّي نفسه ويكتب: «ذو النسبتين بين دحية والحسين»؛ **فلو صدق في دعواه لكان ذلك رعونة،** كيف وهو **متهم** في انتسابه إلى دحية الكلبي الجَمِيل صاحب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإنما جرَّأه على ذلك لأنه كلبيٌّ، نسبةً إلى موضع من ساحل دانية، ويقال: الكلفي بين الفاء والباء، ولهذا كان يكتب أولًا: الكلبي معًا».

وقال العلامة المؤرخ ابن النجار البغدادي (ت: ٦٤٣) في «**ذيل تاريخ بغداد**» ٢٠/ ٤٠ (١١٥٠): «وكان صديقنا إبراهيم السنهوري المحدِّث ـ صاحب الرحلة إلى البلاد ـ قد دخل إلى بلاد الأندلس، وذكر لمشايخها وعلمائها أن ابن دحية يدَّعي أنه قرأ على جماعة من شيوخ الأندلس القدماء، فأنكروا ذلك وأبطلوه، وقالوا: لم يلق هؤلاء ولا أدركهم، وإنما اشتغل بالطلب أخيرًا، وليس نسبه بصحيح فيما يقوله، ودحية لم يعقب. فكتب السنهوريُّ محضرًا، وأخذ خطوطهم فيه بذلك، وقدم به ديار مصر، فعلم ابن دحية بذلك فاشتكى إلى السلطان منه، وقال: هذا يأخذ عرضي ويؤذيني. فأمر السلطان بالقبض عليه، وضُرب وأشهر على حمار، وأُخرج من ديار مصر، وأخذ ابن دحية المحضر وخرقه».

وقال يوسف سبط ابن الجوزي (ت: ٦٥٤) في «**مرآة الزمان**»

٢٢/ ٣٤٠: «وكان قد قدم دمشق، وسأل الوزير ابن شُكْرٍ[١١] أن يجمع بينه وبين شيخنا تاج الدين، فاجتمعا، وتناظرا، وجرىٰ بينهما البحث في قول العرب: لقيته من وراء وراء. فقال ابن دحية: لا يقال: وراء بالرفع، بل بالنصب. فقال تاج الدين[١٢]: أخطأت بل الصحيح، وراء، بالرفع. فسَفِهَ علىٰ شيخنا تاج الدين. فقال له: يا مدَّعي، أنت تكتب: وكتب ذو النسبين بين دحية والحسين. **ودحية بإجماع المحدثين ما أعقب،** فقد كذبتَ في نسبكَ».

وقال محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري المراكشي (ت٧٠٣) في «**الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**» ٥/ ٧٨ (٢٣): «كذا نقلت نسبه من خطه، ولقد قال فيه تاج الدين رئيس النحاة بدمشق أبو اليمن زيد بن الحسن الكندي: إنه كاذب فيما ادعاه من ذلك. وذكر أن دحية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يعقب، فرد عليه ابن دحية ـ هذا ـ بكتاب سماه: «**المرهف الهندي في الرد على التاج الكندي**»، وأثبت فيه أن دحية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد أعقب، وأنه من ذريته. وكذلك كان ينكر عليه غير واحد من أهل الأندلس أنه كلبي، ويقول: إنما هو كنبي ـ بالنون ـ نسبة إلىٰ كنب: موضع بساحل الأندلس الشرقي بمقربة من دانية».

وقد ذكر صديقنا البحاثة النسَّابة الشريف إبراهيم بن منصور الهاشمي الأمير كلام الذهبي في نسب ابن دحية في كتابه: «عناية العرب

---

(١١) هو الوزير عبد الله بن علي بن الحسين المصري الدميري المالكي (ت: ٦٢٢) تولىٰ الوزارة في دمشق مدَّة، وكانت له أعمال محمودة.

(١٢) هو أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندي البغدادي المولد والمنشأ، الدمشقي الدار، توفي سنة (٦١٣).

بأنسابهم» ١٦٢ واعتمده، وأخبرني أنه جمع كلام العلماء فيه، وتحقق من عدم صحة نسبه.

ولم أجد من دافع عن نسبه مثبتًا صحته، غاية ما صنعه بعضهم هو الإعراض عن هذه المسألة، مع الإشارة الضمنية إلى مسؤولية ابن دحية عن صحة نسبه هذا:

قال ابن نقطة البغدادي (ت: ٦٢٩) في «**تكملة الإكمال**» ٢/ ٦٠ (١١٣٠): «هكذا نسب نفسه».

وقال ابن خلكان (ت: ٦٨١) في أول ترجمته في «**وفيات الأعيان**» ٣/ ٤٤٨ (٤٩٧): «نقلتُ نسبه على هذه الصورة من خطِّه، وكان قد قيَّده وضبطه كما هو هاهنا».

وقال الحسيني (ت: ٦٩٥) في ترجمة ابنه: أبي الطاهر محمد ابن دحية (ت: ٦٦٧) في «**صلة التكملة لوفيات النقلة**» ٢/ ٥٨٠ (١٠٦١): «ونَسَبُه الذي ذكرتُه فمن خطِّ والدِه نقلتُه».

وقال ابن الأَبَّار القضاعي الأندلسي (ت: ٦٥٨) في «**التكملة لكتاب الصلة**» ٣/ ٣١١: «وكان يذكر أنه من ولد دحية بن خليفة الكلبي».

وقال ابن العمادية (ت: ٦٧٣) في «**ذيل تكملة الإكمال**» ١/ ٢٧٩ (٣٤٩): «هكذا نسب نفسه».

قلتُ: لا شكَّ أن من حقِّ قرَّاء كتاب «**التنوير**» أن يعرفوا حقيقة نسب مؤلفه، وموقف علماء عصره منه.

المبحث الثاني:

تجريح العلماء له وطعنهم في علمه وأمانته وسلوكه

ترجم له العلامة المؤرخ المحدث ابن الدُّبَيْثِيِّ الواسطيُّ (ت: ٦٣٧) في «**ذيل تاريخ مدينة بغداد**» ٤/ ٣٢١ (٢١٤٧)، وذكر أنه لقيه ببغداد، وأخذ عنه، وأحسن الثناء عليه، ثم قال: «وكان يقول: إنه حفظ صحيح مسلم جميعَه، وإنه قرأه على بعض شيوخ المغرب من حفظه، ويدَّعي أشياءَ كثيرةً». وختم الترجمة بقوله: «ولم يكن الثناء عليه جميلًا، والله أعلم، رحمه الله وإيَّانا».

وقال الإمام العالم الحافظ البارع محدث العراق مؤرخ العصر محبُّ الدين ابن النجَّار البغدادي (ت: ٦٤٣)[١٣] في «**ذيل تاريخ بغداد**» ٢٠/ ٤٠: «قدم علينا بغداد مرات، وأملى علينا من حفظه شيئًا، وكتبنا عنه... **غير أنِّي رأيتُ الناس مجمعين على كذبه وضعفه**، وادعائه لقاء من لم يلقه، وسماع ما لم يسمعه، وكانت أماراتُ ذلك لائحةً على كلامه وفي حركاته، وكان القلبُ يأبَى سماعَ كلامِه ويشهدُ ببطلان قوله. وكان يحكي من أحواله ويحرِّف في كلامه بما يظهر به **كذبه**».

ورغم هذا كلِّه فإن ابن النجَّار لم يبخسه حقَّه فقال فيه: «وكان حافظًا ماهرًا في علم الحديث، عارفًا بفنونه، حسن الكلام فيه، فصيح العبارة، تام

(١٣) هذه الألقاب في وصف ابن النجَّار صدَّر بها الذهبيُّ ترجمته في «**سير أعلام النبلاء**» ٢٣/ ١٣١ (٩٨).

المعرفة بالنحو واللغة، وله كتب نفيسة، وكان ظاهريَّ المذهب».

ثم شهد عليه بما اطلع عليه من حاله ـ وقد لقيه وجالسه ـ بأنه كان: «**كثير الوقيعة في أئمة الجمهور وفي السلف من العلماء، خبيث اللسان، أحمق، شديد الكبر، قليل النظر في الأمور الدينية، متهاونًا في دينه**».

قلتُ: وسيأتي من كلامه في كتابه «**التنوير**» ما يدلُّ على صدق ابن النجار في وصفه.

وقال ابن النجَّار: «حدثني علي بن الحسن أبو العلاء الأصبهانيُّ ـ صدُيقنا بها، وناهيكَ به جلالةً ونبلًا ـ قال: لما قدم ابن دحية علينا أصبهان نزل على والدي في الخانكاه التي له فكان يكرمه ويجله، وكان صبيًّا يومئذ، فدخل على والدي يومًا ومعه سجادة فقبَّلَها ووضعها بين يديه، وقال له: هذه قد صليت عليها كذا وكذا ألف ركعة، وختمت عليها القرآن في جوف الكعبة مرات. قال: فأخذها والدي وقبلها ووضعها على رأسه، وقبلها منه مبتهجًا بها، فلما كان من آخر النهار حضر عندنا رجل من أهل أصبهان، وذكر حالًا اقتضت أنه قال: كان اليوم هذا الفقيه المغربي الذي عندكم عندنا في السوق، واشترى سجادة حسنةً بكذا وكذا، فأمر والدي بإحضار تلك السجادة، فلما رآها الرجل قال: إي والله هذه هي! فسكت والدي، ولم يقل شيئًا، وسقط ابن دحية من عينه.

وحدثني بعض المصريين بمصر قال: قال لي الحافظ علي بن المفضل المقدس الفقيه المالكي ـ وكان من أئمة الدين ـ قال: كنا يومًا بحضرة السلطان في مجلس علم وهناك ابن دحية، فسألني السلطان عن حديث

فذكرته له، فقال لي: من رواه؟ فلم يحضر لي إسناده في الحال وانفصلنا، فاجتمع بي ابن دحية في الطريق وقال لي: يا فقيه لما سألك السلطان عن إسناد ذاك الحديث لِمَ لَمْ تذكر له أيَّ إسنادٍ شئتَ؛ فإنه ـ ومن حضر مجلسه ـ لا يعلمون هل هو صحيح أم لا، كنتَ قد ربحت قولك لا أعلم، وعظمتَ في عينيه وأعين الحاضرين. قال: **فعلمت أنه متهاون بأمور الدين، جريء على الكذب**».

وقال ابن نقطة الحنبلي البغدادي (ت: ٦٢٩) في «**تكملة الإكمال**» ٢/ ٦٠ (١١٣٠): «وكان موصوفًا بالمعرفة والفضل إلَّا أنه يدَّعي أشياء لا حقيقة لها. ذكَرَ لي الثقةُ أبو القاسم ابن عبد السلام بن الأسود قال: نزل عندنا بالحريم أبو الخطاب ابن دحية فكان يقول: أحفظ صحيح مسلم والترمذي وغير ذلك. قال: فأخذت خمسة أحاديث من الترمذي، وخمسة من مسند أحمد، وخمسة من الموضوعات، فجعلتها في جزءٍ، ثم عرضت عليه حديثًا من الترمذيِّ فقال: ليس بصحيح. وآخر؛ فقال: لا أعرفه. ولم يعرف منها شيئًا.

وأخوه ـ أبو عمرو عثمان ـ رأيتُه بالإسكندرية لما قدم من المغرب، والناس مجتمعون عليه بالجامع يوم الجمعة، فقلت لبعض الناس: ما الذي يسمع الشيخ؟ فقال: الترمذي. فقلت له: من أصل؟ فقال: قد قال: لا أحتاج إلى أصل، ايتوني بأي نسخة شئتم، فاقرؤوه علي، فإني أحفظه. ثم ظهر منه كلام قبيح في ذم الشافعي ومالك وغيرهما من الأئمة، فتركت الاجتماع به لذلك. وذكر لي أبو محمد ابن هلالة وغيره: أن ابن دحية يعرف بابن

الجُمَيِّل».

وقال سبط ابن الجوزي (ت: ٦٥٤) في «**مرآة الزمان**» ٢٢/ ٣٣٩:
«كان في المحدثين مثل ابن عُنَيْن[١٤] في الشعراء؛ **يثلب علماء المسلمين، ويقع فيهم، ويتزيد في كلامه**، فترك الناس الرواية عنه، وكذبوه، وكان الكامل مقبلًا عليه، فلما انكشف له حاله أعرض عنه، وأخذ منه دار الحديث، وأهانه».

وترجم له ابن تغري بردي (ت: ٨٧٤) في «**النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**» ٦/ ٢٩٦؛ فلم يزد على نقل كلام سبط ابن الجوزي، ولم يتعقبه بشيء[١٥].

وقال ابن الفُوَطيِّ البغداديُّ (ت: ٧٢٣) في «**مجمع الآداب في معجم الألقاب**» ٤/ ٤٨٣ (٤٢٦٩): «جال في الأقطار، وكتب عن الكبار والصغار، وقدم بغداد وأملى بها الحديث، وسمع من مشايخها، وصادف قبولًا من الملك الكامل ابن العادل، وكان يعظِّمه ويحترمه، وصنَّف له الكتب والمجاميع، **وكان كثير الوقيعة في أئمَّة الجمهور**، له أشعار كثيرة ذكرتها في شعراء المئة السابعة، وفيه يقول شرف الدين ابن عُنَيْن:

دحية لم يعقب فلم تنتمي   إليه بالبهتان والإفك
ما صحَّ عند الناس شيءٌ سوى   أنَّك من كلب بلا شكّ».

(١٤) محمد بن نصر الله بن مكارم بن الحسن الزرعي الحوراني الدمشقي الأنصاري (ت: ٦٣٠)، مولده ووفاته في دمشق، وكان هجَّاءً، قلَّ من سلم من شرِّه.

(١٥) كلام سبط ابن الجوزي مؤيَّدٌ هنا بكلام العلماء الأثبات؛ وإلا فإنه متهم ـ أيضًا ـ بالمجازفة.

وقال أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك المراكشي (ت: ٧٠٣) في «**الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**» ٥/ ٨١: «وكان راويةً للحديث شديد العناية بلقاء المشايخ والأخذ عنهم، متسع الرواية، جيد الخط، محكم التقييد، ذاكرًا تواريخ المحدثين وأخبارهم، حافظًا للآداب، ذا حظ صالح من اللغة ومشاركةٍ في العربية، كثير الشذوذ في أحواله وملبسه وشارته، متهمًا في روايته، مرميًّا بالكذب فيما يحدث به. واستقضي بدانية مرتين، ثم صرف عنها لسيرة نعيت عليه».

وقال ابن الزبير الغرناطي (ت: ٧٠٨) في «**صلة الصلة**» ٣/ ٢٤٨ (٥٧٧): «عرَّفني بحاله وحال أخيه أبي عمرو عثمان الشيخان أبو الحسن الغافقي وأبو الخطاب ابن خليل، وكانا قد صحباهما طويلًا، وخبراهما جملةً وتفصيلًا، إلا أنهما ذكراهما **بانحرافٍ في الخلق**، وتقلُّب لم يشنهما غيره، ووصفاهما مع ذلك بالثقة والعدالة والسراوة والاعتناء التامِّ».

قلتُ: هذه شهادة مهمة من الإمام المحدِّث أبي الحسن علي بن محمد بن علي الغافقي (ت: ٦٤٩)، والفقيه الأديب أبي الخطاب محمد بن أحمد بن خليل السكوني (ت: ٦٥٢)، وقد صحبا ابن دحية، واطلعا على حاله، وقد خولفا في وصفهما له بالثقة والعدالة ممَّن هم أعلم وأجلُّ منهما.

وقال المؤرخ ابن واصلٍ الحمويُّ (ت: ٦٩٧) في «**مفرج الكروب في أخبار بني أيوب**» ٥/ ١٦٧: «وكان مجد الدِّين أبو الخطاب عمر ابن دحية ـ مع فرط معرفته بالحديث، وحفظه الكثير له ـ **يُتَّهم بالمجازفة في النقل**. وبلغ ذلك الملكَ الكاملَ ـ على ما بلغني ـ فأمره أن يعلق شيئًا على كتاب

«الشهاب» المنسوب إلى القضاعي، فعلَّق عليه كتابًا طعن على بعض الأحاديث التي فيه وصحح البعض، وتكلَّم على الأسانيد. ولما وقف الملكُ الكاملُ على ذلك قال له بعده: «قد ضاع منِّي ذلك الكتاب، فعلِّق لي مثله». ففعل، ولم يكن عنده مسوَّدَةُ الكتاب الأوَّل، فجاء في الكتاب الثاني مناقضة لما ذكر في الكتاب الأول؛ فعلم الملك الكامل صحَّة ما نُقل عنه، فنزلت مرتبته في عينه، وكان ولَّاه مشيخةَ دار الحديث الذي بين القصرين؛ فعَزَله عنها في آخر وقته، وولَّاها لأخيه الحافظ أبي عمرو عثمان بن الحسن ابن دحية. وكان أسنَّ من أبي الخطاب، وكان حافظًا للغة العربية، قيِّمًا بها».

وقال مؤرخ الإسلام أبو عبد الله الذهبيُّ (ت: ٧٤٨) في «**سير أعلام النبلاء**» ٢٢/ ٣٨٩ (٢٤٨): «**قلت**: كان هذا الرجل صاحب فنون وتوسع ويد طولى في اللغة وفي الحديث، **على ضعف فيه**.

قال الضياء: لقيته بأصبهان، ولم أسمع منه، ولم يعجبني حاله؛ **كان كثير الوقيعة في الأئمة**. وأخبرني إبراهيم السنهوري بأصبهان: أنه دخل المغرب، وأن مشايخ المغرب كتبوا له جرحه وتضعيفه. قال الضياء: وقد رأيت منه غير شيء، مما يدل على ذلك.

وقال ابن نقطة: كان موصوفًا بالمعرفة والفضل ولم أَرَهُ، إلا أنه كان يدعي أشياء لا حقيقة لها، ذكر لي أبو القاسم ابن عبد السلام ـ ثقةٌ ـ، قال: نزل عندنا ابن دحية، فكان يقول: أحفظ صحيح مسلم والترمذي. قال: فأخذت خمسة أحاديث من الترمذي، وخمسة من المسند، وخمسة من الموضوعات، فجعلتها في جزء، ثم عرضت عليه حديثًا من الترمذي، فقال:

ليس بصحيح. وآخر؛ فقال: لا أعرفه. ولم يعرف منها شيئًا!».

ثم نقل الذهبيُّ كلام ابن واصل الحموي ـ الذي ذكرناه آنفًا ـ، ونقل كذلك كلام ابن النجَّار فيه، وطعنه في نسبه، وختم ترجمته بقوله: «حكى ابن النجَّار في «**تاريخه**»، وابن العديم في «**تاريخ حلب**»، وأبو صادق محمد ابن العطَّار، وابن المستوفي في «**تاريخه**» عنه أشياء تُسقِطُه».

وذكر نحو هذا في «**تاريخ الإسلام**» ١٤/ ١١٣ (١٩١).

وذكره في «**تذكرة الحفَّاظ**» ٤/ ١٤٣ (١١٣٦)، وقال: «وزعم ـ ولم تدخل في الأذن دعواه ـ أنه قرأ «صحيح مسلم» من حفظه على بعض شيوخه، وكان معروفًا ـ على كثرة علمه وفضائله ـ بالمجازفة، والدعاوى العريضة».

وذكره ـ أيضًا ـ في «**ميزان الاعتدال**» ٣/ ١٨٦ (٦٠٧٣)، وقال: «وذكر أنه حدثه بالموطأ عاليًا أبو الحسن ابن حنين الكتاني، وابن خليل القيسي، قالا: حدثنا محمد بن فرح الطلاع. أقول: فأما ابن خليل فإنه سكن مراكش وفاس، وكان ابن دحية بالأندلس فكيف لقيه أو سمع منه؟ وكذلك ابن حنين فإنه خرج عن الاندلس ولم يعُدّ، بل سكن مدينة فاس، ومات بها سنة تسع وستين وخمس مئة، فبالجهد أن يكون ابن دحية روى الموطأ عن هذين بالإجازة ـ فالله أعلم ـ واستباح ذلك على رأي من يسوغ قول: حدثني بكذا، ويكون إجازة، لكنه قد صرح بالسماع فيما أرى». ونقل عن ابن مسدي قوله: «ثم رأيت بخطه أنه سمع بين الستين إلى السبعين وخمس مئة من جماعة، كأبي بكر ابن خير، واللواتي، وأبي الحسن ابن حنين، وليس ينكر

عليه»؛ فقال الذهبي: «بل يُنكر عليه كما قدمنا». وقال: «وفي تواليفه أشياء تُنقَم عليه من تصحيح وتضعيف».

وذكره في «**العبر في خبر من غبر**» ٣/ ٢١٧، وقال: «وليس بالقويِّ، ضعَّفَه جماعة. وله تصانيفُ، ودعاوٍ مدحضَةٌ، وعبارة مقعَّرة مبغضَة. وقد نَفَقَ على الملك الكامل، وجعله شيخ دار الحديث بالقاهرة».

وترجم لابن دحية العلامة المحدِّث الفقيه ابن عبد الهادي الحنبليُّ (ت: ٧٤٤) في «**طبقات علماء الحديث**» ٤/ ٢٠٢ (١١١٥)، فنقل كلام الضياء المقدسي والقاضي ابن واصل وابن نقطة وابن النجار في القدح فيه، فاعتمد قولهم، ولم يتعقبهم بشيء، وقال ٤/ ٢٠٥: «وذكر ابن خلكان أنه قدم إربل، فصنَّف لملكها كتاب «**المولد**»، ومدحه بقصيدة، **ثم ظهر أن القصيدة لغيره**». ولابن عبد الهادي كتابٌ في «**الرد على ابن دحية**»[١٦].

وقال الإمام الفقيه المحدث أبو الفداء ابن كثير الدمشقي (ت: ٧٧٤) في «**البداية والنهاية**» ١٧/ ٢٢٥: «**قلت**: وقد تكلَّم الناس فيه بأنواع من الكلام، ونسبه بعضهم إلى **وضع حديث** في قصر صلاة المغرب، وكنت أود أن أقف على إسناده لنعلم كيف رجاله. وقد أجمع العلماء ـ كما ذكره ابن المنذر وغيره ـ على أن المغرب لا يقصر. وقد وقفت على جزءٍ جمعه المحدث المتقن المفيدُ أبو قاسم محمد ابن الحافظ أبي الحسين يحيى بن علي بن عبد الله القرشي العَطَّارُ[١٧] في ترجمة شيخه أبي الخطاب ابن دحية هذا، **جمع فيه أقوال الناس**

---

(١٦) ذكره ابن رجب في «**ذيل طبقات الحنابلة**» ترجمة ابن عبد الهادي ٥/ ١٢١، ولم يذكر موضوعه.

(١٧) تحرف في المطبوع إلى: (العطاردي). وهو ابن الرشيد العطَّار.

في ثَلْبِه، والكلام في مرباه ومنشئه، واشتغاله وطلبه، وذكر بعضهم أنه ولي القضاء بسبتة. فالله أعلم. وذكر طعن الناس في ادعائه نسبه إلىٰ دحية الكلبي، وأنه انقطع نسله من بعد ثلاث مئةٍ، وأنشد لابن عُنَينٍ فيه ـ قائل البيتين الشهيرين وهما ـ قوله:

دحية لم يعقب فكـــم تفتري إليه بالبهــتان والإفك

ما صح عند الناس شيء سوىٰ أنك من كلب بلا شك

وإن من أقبح ما رأيته في هذا الجزء ما ذكره عن شيخه الحافظ المؤرخ ابن النجار، عن الحافظ علي بن المفضل أنه قال: اجتمعت أنا وابن دحية في مجلس السلطان، فسألني السلطان عن حديث فأجبته فيه، فقال لي: من رواه؟ فلم يحضرني إسنادُه، فانفصلنا، فاجتمع بي ابن دحية وقال لي: يا فقيه، لما سألك السلطان عن إسناد ذاك الحديث، لِمَ لَمْ تذكر له أي إسناد شئتَ؟ فإنه ومن حضر مجلسه لا يعلمون هل هو صحيح أم لا؛ فعظمتَ في أعينهم؟! **فعلمتُ أنه يتهاون بأمور الدين، جريء على الكذب.**

ثم قال: وحدثني الفقيه تقي الدين عُبيدُ بن محمد بن عباس الإِسعَرْديُّ(١٨)، عن شيخنا الفقيه الإمام العالم أوحد الأنام مفتي المسلمين بهاء الدين أبي الحسن علي بن هبة الله بن سلامة بن المسلم اللخميِّ ـ يعني ابن

---

(١٨) ترجم له الذهبيُّ في «**تاريخ الإسلام**» ١٥/ ٧٥٢، وقال: الحافظ المفيد تقي الدين أبو القاسم الإسعردي. ولد سنة اثنتين وعشرين وست مئة بإسعرد، ودخل مصر في صباه مع أبيه. وكان من العارفين بهذا الشأن، مع الثقة والصدق. كان شيخنا ابن الظاهري يثني عليه ويرجحه علىٰ سائر المصريين في الحديث. توفي سنة (٦٩٢)، وله سبعون سنة.

الجميزيِّ[١٩] ـ أنه قال: كان السلطان الملك الكامل قد خرج إلى الشام، فخرج أبو الخطاب عمر ابن دحية معه، وولد الشيخ معين الدين ابن شيخ الشيوخ، فحضرت صلاة المغرب، فقدم السلطان ابن دحية فصلى بهم المغرب، فلما أن فرغ من الصلاة، قال ابن شيخ الشيوخ: ما أعلم أحدًا من الأئمة يجوِّزُ قصر صلاة المغرب في السفر. فقال ابن دحية: كيف لا وقد أخبرنا فلان عن فلان. وسرد إسناده إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قصر المغرب في السفر. فلم يجب ابن شيخ الشيوخ، ومكث على حاله. قلت: هذا وضع فاحش مخالف لما أجمع عليه العلماء، كما ذكره ابن المنذر وغيره، ومثل هذا الإسناد لا يُحفظ، لأن سامعه لم يضبطه، وواضعه لا يقدر على إعادته ثانيًا، والله أعلم». انتهى كلام ابن كثير.

قلتُ: ومحمد بن يحيى ـ الذي جمع جزءًا ضمَّنه أقوال الناس في ثلب ابن دحية ـ هو ابنُ العلامة الشهير رشيد الدين أبي الحسين يحيى بن علي العطَّار القرشي الأمويِّ النابلسي ثم المصري، المعروف بالرشيد العطَّار (ت: ٦٦٢)، وابنه محمد يكنى: أبا صادق ـ كما ذكره الذهبيُّ في كلامه المتقدم آنفًا ـ، وقد ذكره ابن رشيد الفهري السبتي (ت: ٧٢١) في «**ملء العيبة بما جُمع بطول الغيبة**» ٣١٩ في الشيوخ الذين لقيهم بمصر، وقال: «شيخنا المحدِّثُ المسند الصدوق جمال الدين أبو صادق محمد ابنُ الإمام المحدث الحافظ

(١٩) ترجم له الذهبيُّ في «**سير أعلام النبلاء**» ٢٣/٢٥٣ (١٦٦)، وقال: شيخ الديار المصرية، العلامة، المفتي، المقرئ، الشافعي، الخطيب، المدرس. وبرع في المذهب، وخطب بجامع القاهرة، وانتهت إليه مشيخة العلم. توفي سنة (٦٤٩)؛ وهو مسدَّد الفتاوى، وافر الجلالة، حسن التصون، مسند زمانه، رحمه الله.

رشيد الدين أبي الحسين يحيى بن علي بن عبد الله القرشي».

وترجم له علم الدين البرزالي (ت: ٧٣٩) في «**المقتفي على كتاب الروضتين**» ٢/ ١١٠ (٢٦٢)، وقال فيه: «الشيخ الإمام، المحدث، جمال الدين، أبو صادق... وكان مليح الهيئة، محدثًا، عدلًا، فأحسن الكتابة، جيد الضبط».

وذكره الذهبي في «**تاريخ الإسلام**» ١٥/ ٥٨٢ (٤١٧)، وقال: «وعُني بالحديث، وكتب وخرَّج لنفسه موافقات ومصافحات، روى عنه المصريون والمزيُّ [ت: ٧٤٢]، والبرزالي [ت: ٧٣٩]، وابن سامة[٢٠]».

وترجم له المقريزي (ت: ٨٤٥) في «**المقفَّى الكبير**» ٧/ ٢٣٦ (٣٥٣٣)، وقال: «وهو من بيت مشيخة وحديث، واعتنى به والده فأسمعه... وكان فاضلًا، محدثًا ثقة، حسن الصورة، ليِّن الجانب. درس الحديث بالمدرسة الصاحبية بمصر، وكتب الخط الحسن، ومات بمصر يوم الجمعة الخامس والعشرين من ربيع الأول سنة ست وثمانين وست مئة، ودفن بسفح المقطم عند أبيه».

والمقصود أن ابن الرشيد العطَّار ـ هذا ـ كان ثقةً عدلًا فاضلًا، وقد جمع جزءًا في ترجمة ابن دحية ومثالب الناس فيه، ونقل منه ابن كثير معتمدًا عليه، محتجًّا به، ولم يتعقبه بشيءٍ. وسبقه إلى ذلك شيخه الذهبيُّ فحكم بأن ما ذكره ابن الرشيد يُسقط ابن دحية. ومن أسفٍ أن كتاب ابن الرشيد لم يصلنا.

---

(٢٠) ابن سامة: هو محمد بن عبد الرحمن بن سامة بن كوكب المولوي الصالحي الحنبلي (ت: ٧٠٨).

وقال ابن ناصر الدين الدمشقيُّ (ت: ٨٤٢) في «**جامع الآثار في السير ومولد المختار**» ـ وقد ذكر الملك المظفَّر كُوكُبُورِي[٢١] ـ: «ولأجله ألَّف المحدِّثُ الزاعم أنه ذو النسبين بين دحية والحسين: أبو الخطاب عمر بن الحسن الجُمَيِّل عليٍّ الداني كتابه: «**التنوير في مولد البشير النذير** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، **لكن لم يحرِّره ذلك التحرير، وفيه مما لا يتعلق بالمولد شيء كثير، وهو ممَّن لا يوثق بنقله**، والله تعالىٰ يسامحه وإيَّانا بفضله».

وعلَّق الأخ نور الدين الحميدي الإدريسي علىٰ كلام ابن ناصر الدين ـ هذا ـ بقوله ٣٦: «كذا قال، مع أنه كثير النقل عنه في كتابه، وكلامه يدلُّ علىٰ أنه لم يُحَرَّر فيما رُمي به ابن دحية من قبل خصومه وأقرانه، والحافظ ابن دحية إمام حجة في نقله».

قلت: هذه دعوىٰ مجردة، فإن عبارات العلماء الثقات قد كثرت وتتابعت في تجريح ابن دحية وثلبه، في المشرق والمغرب، في عصره وبعده، ولا نعرف أحدًا من العلماء أفاد أن ذلك كان لخصومة أو عداوة أو منافسة، فلا يجوز إهدارها بلا دليل صحيح ولا قرائن قوية، فإن ذلك ينعكس بالطعن في مؤرخي الإسلام الثقات، وعلمائه النبلاء الأجلاء.

وقال ابن حجر (ت: ٨٥٢) في «**لسان الميزان**» ٦/ ٨٠ (٥٥٩٧): «قال ابن عسكر[٢٢] في «**رجال مالقة**» في ترجمة ابن دحية: سكن القاهرة في

---

(٢١) ويكتب: (كوكبري)، وإثبات الواو الثانية أجود، كما كتبه ابن خلكان في «**وفيات الأعيان**» ٤/ ١٢١، لكنه ضبطه بضم الكاف الثانية والصحيح بتسكينها، وقال: «**وهو اسم تركيٌّ، معناه بالعربي: ذئب أزرق**». وهو بحروف التركية الحديثة: Kökböri.

(٢٢) في المطبوع: (ابن عساكر)، وهو تحريف، وهو: الفقيه المالكي أبو عبد الله محمد بن علي بن

أيام الكامل فكان له عنده من الجاه والمحل ما لم يصل إليه غيره، وكان شاعرًا مطبوعًا **إلا أنه كان يُتَّهم في الرواية** لأنه كان مكثارًا».

قلت: فهذا مغربيٌّ وافق المصريين[٢٣]، ووافق المصريين أيضًا من تقدَّم ذكره من أهل الشام والعراق.

وممن وافق في الطعن فيه ابن عبد الملك في «**الصلة**»[٢٤] فإنه قال في ترجمة: أبي جعفر أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حُريث: «نسبه أبو الخطاب ابن الجُميل في «**معجم شيوخه**» الذي جمعه له أبو الخطاب، فزاد بعد حريث فقال: ابن عاصم بن مضاء بن مهند بن عمير اللخمي؛ فوافقه عليه إلا في ذكر مهند بن عمير، فإنه أنكرهما، فقال له أبو الخطاب: يا سيدي هما جدَّاك، ذكرهما فلان. فتوقَّف الشيخ. قال ابن عبد الملك: وهذا النسب منقطع لبعد عصر أحمد من عصر حريث، فقد ذكر بعض من صنَّف للناصر أبي المطرف عبد الرحمن بن محمد صاحب الأندلس في سنة ثلاثين وثلاث مِئَة «**أخبار المروانيين ومن دخل معهم الأندلس**» جماعةً من اللخميين منهم: النجاشي بن عاصم بن حريث بن عاصم بن مضاء بن مهند. فلو صح هذا لكان النجاشي عمَّ جدِّ صاحب الترجمة، وهو مقطوع ببطلانه في العادة، فلعل ذلك من تركيبات أبي الخطاب، ولذلك أنكره أحمد بن عبد الرحمن».

خضر بن عسكر الغسَّاني (ت: ٦٣٦).

(٢٣) يعني في تجريح ابن دحية.

(٢٤) «**الذيل والتكملة**» لمحمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري المراكشي (ت: ٧٠٣)، ١/ ٣٩٥ (٢٩١).

قال عبد الحق التركماني عفا الله عنه: أردت بهذه الإطالة في نقل كلام الأئمة الأعلام في جرح ابن دحية وثَلْبِه أن أخلص إلى نتيجة مهمةٍ جدًّا، وهي **أن أكثر العلماء قد كذَّبوا ابن دحية في النسب الذي ادعاه، وشكَّك فيه بعضهم، وسكت آخرون وأحالوا فيه إلى ذمَّته ودعواه.** ولم نجد ـ فيما اطلعنا عليه ـ من دافع عن دعواه، وردَّ على أولئك الأعلام الذي كذَّبوه، أو ادَّعى أن كلامهم هذا من باب الحسد والغيرة أو من كلام الأقران. وغاية ما وقفت عليه كلمة باردة للموفق بن عثمان الشارعي (ت: ٦١٥) في «**مرشد الزوار إلى قبور الأبرار**» ١/ ٥٤٢ علَّق بها على أبيات لابن دحية في الدفاع عن نفسه، فقال: «قلتُ: والله إن ابن دحية معذور في هذا القول، ولكن حظَّ الأفاضل من الزمان هكذا، سبحان من له الأمر». وسلَخَ الأديب خليل بن أيبك الصفدي (٧٦٤) في «**الوافي بالوفيات**» ٢٢/ ٢٨٠ كلمة الشارعي ونسبها لنفسه**!** وهي كلمة لا قيمة لها في ميزان العلم والتحقيق، **كما أن الشارعي والصفدي ـ كلاهما ـ ليسا من العلماء المحققين، ولا يبلغان مرتبة العلماء الأعلام الذين سبق ذكرهم، بل ولا يقاربانها.**

والأمر هكذا ـ أيضًا ـ فيما يتعلق بالطعون الأخرى للعلماء في ابن دحية، فبعضهم كذبه، وبعضهم ضعفه، وبعضهم اتهمه بالكبر والعجب وسوء الخلق وكثرة الدعاوى، إلى غير ذلك من المساوئ والمثالب؛ فلم أجد أحدًا من العلماء ردَّ على مَن تكلَّم في ابن دحية، بل وجدنا اللاحق ينقل عن السابق، مقرًّا له، معتمدًا قوله، كما صنع الذهبيُّ مع ابن النجار، وابن كثير مع ابن الرشيد العطَّار.

فكلام هؤلاء العلماء حجَّة على من بعدهم، لأنها شهادة صادقة تؤيدها الأدلة والقرائن، ولا يجوز نقضها بمجرد التعصب والهوى.

الفصل الثاني:

نماذج من المؤاخذات على ابن دحية في كتابه: «التنوير»

لقد تقدَّم معنا كلام الأئمة الأعلام ومؤرخي الإسلام في عصرهم في ابن دحية ثلبًا وتجريحًا، ومن أوصافهم المتقدِّمة له أنه:

«كان يحمق ويتكبَّر، وكان متهمًا في انتسابه إلى دحية الكلبي صاحب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويدعي أشياء كثيرة، ولم يكن الثناء عليه جميلًا، وكانوا مجمعين على كذبه وضعفه، وادعائه لقاء من لم يلقه، وسماع ما لم يسمعه. خبيث اللسان، قليل النظر في الأمور الدينية، متهاونًا في دينه. وكان كثير الشذوذ في أحواله وملبسه وشارته، متهمًا في روايته، مرميًّا بالكذب فيما يحدث به. فيه انحراف في الخلق وتقلُّب. وكان كثير الوقيعة في الأئمة. وكان متهمًا بالمجازفة في النقل، وكان معروفًا بالدعاوى العريضة، وليس بالقويِّ، ضعَّفَه جماعة. وله تصانيفُ، ودعاوٍ مدحضَةٌ، وعبارة مقعَّرة مبغضَة».

أقول: فلنجرِ الآن فحصًا دقيقًا لكتابه الذي بين أيدينا: «**التنوير**»، ولننظر هل ظهرت آثار هذه الصفات ـ كلِّها أو جلِّها ـ فيه؛ فنزداد يقينًا بصحة كلام العلماء فيه وعدالته؟! أم أن سطور الكتاب وأسلوبه ومباحثه تشهد ببراءة ابن دحية من تلك الصفات؛ فنتكلَّف في ردِّ كلام أولئك العلماء وشهادتهم فيه؟! «**وليعلم أنَّ الإنسان ـ وإن كان بفصاحة قَسٍّ وسحبان، وبلاغة قدامة بن حطَّان، أو بديع الزمان ـ فلا بدَّ أن ينظر في أحواله، ويؤخذ**

عليه في أقواله. وهذه حالة لم ينْجُ منها من فُتِحَ عليه باب، وعرض نفسه لتأليف كتاب. وقد قيل: من صنَّف فقد استُهْدِفَ»[٢٥].

(٢٥) قاله ابن أيبك الدواداري في «**كنز الدرر وجامع الغرر**» ٩/ ٥.

المبحث الأول:

انتحال ابن دحيةَ قصيدةً خَتَمَ بها كتابَه

من مساوئ أخلاق ابن دحية ـ الذي ظهر في كتابه هذا ـ: أنه انتحل قصيدة أهداها إلى حاكم أَربيلَ كُوكُبُورِي، ختم بها كتابه، وقد اكتشف القاضي ابن خلِّكان الإربلي (ت: ٦٨١) هذه «**السرقة الأدبية**»، فاقتضت الأمانة العلمية أن يوثِّقها في كتابه: «**وفيات الأعيان**»؛ رغم تقديره الكبير لابن دحية، وحسن ثنائه عليه، وتجنبه الكلام في نسبه المخترع، وفيما نقمه عليه علماء عصره.

قال ابن خلكان في ترجمة القاضي الأسعد بنِ مَمَّاتي المصريِّ الكاتب الشَّاعر (ت: ٦٠٦) ١/ ٢١٠ (٩١): «وكان الحافظ أبو الخطاب ابن دحية المعروف بذي النَّسَبَين ـ رحمه الله تعالى ـ عند وصوله إلى مدينة إِرْبِلَ، ورأى اهتمام سلطانها الملك المعظم مظفر الدِّين ابن زين الدين ـ رحمه الله تعالى ـ بعمل مولد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ صنَّفَ له كتابًا سمَّاه: «**التنوير في مدح السراج المنير**»، وفي آخر الكتاب قصيدةٌ طويلةٌ مدح بها مظفَّر الدِّين، أوَّلُها:

لولا الوشاةُ وهمُ　　　أعداؤنا ما وهموا

وقرأ الكتابَ والقصيدةَ عليه، وسمعنا نحن الكتابَ على مظفَّر الدِّين في شعبان سنة ستٍّ وعشرين وستِّ مئةٍ، والقصيدةُ فيه، ثم بعد ذلك رأيتُ هذه القصيدة بعينها في مجموعة منسوبة إلى الأسعد ابن مَمَّاتي المذكور، فقلت:

لعل النَّاقِلَ غلط! ثم بعد ذلك رأيتها في «**ديوان الأسعد**» بكمالها، مدح بها السلطان الملك الكامل ـ رحمه الله تعالىٰ ـ فقوي الظَّنُّ. ثم إنِّي رأيتُ أبا البركات ابنَ المستوفي قد ذكر هذه القصيدة في «**تاريخ إربل**» عند ذكر ابن دحية، وقال: سأَلتُه عن معنىٰ قولِه فيها:

يَفديه مـــن عَطـــا جُمـــا دَىٰ كفِّـــه المـــحرَّمُ

فما أحارَ جوابًا، فقلتُ: لعلَّه مثل قول بعضهم:

تسمَّىٰ بأسماء الشُّهور فكـــفُّه جُمادَىٰ وما ضمَّت عليه المحرَّم

قال: فتبَسَّم، وقال: هذا أردتُ. فلمَّا وقفتُ علىٰ هذا؛ ترجَّح عندي أنَّ القصيدة للأسعد المذكور، فإنَّها لو كانت لأبي الخطاب لما توقَّف في الجواب، وأيضًا فإن إنشادَ القصيدة لصاحب إربل كان في سنة ست وستِّ مئةٍ. والأسعد المذكور توفي في هذه السنة، وهو مقيمٌ بحلبٍ، لا تعلُّق له بالدولة العادلية، وبالجملة؛ فالله أعلم لمن هي منهما».

قلت: لا شكَّ أن الله تعالىٰ أعلم وأحكم، لكن الحجة قاطعةٌ في انتحال ابن دحية لقصيدة الأسعد، وإنما غلب ابن خلكان ميله إلىٰ ابن دحية، وحرصه علىٰ عدم تجريحه، فإن هذه فضيحة كبيرة، تسقطه عن مرتبة أهل العدالة والاستقامة.

ثم إن ابن خلكان أثبت أن قراءه ابن دحية لكتابه علىٰ الملك المظفر كان في سنة: (٦٠٦)، وأنه لما سمع الكتاب علىٰ الملك نفسه سنة: (٦٢٦) كانت القصيدة مثبتة في الكتاب.

وذكر ابن الشعار الموصلي في «**قلائد الجمان**» ٤/ ١٩٣ ـ أيضًا ـ سماعه

للكتاب على المظفَّر، فقال: «وهذا كتاب «**التنوير**» كنت أحد من سمعه على الملك المعظم مظفر الدين نوَّر الله ضريحه ـ في جمادى الآخرة سنة خمس وعشرين وست مئةٍ، برباط الصوفية المعروف برباط المناظرة، قريبًا من القلعة المنصورة، بحقّ روايته عن مصنفه الإمام أبي الخطاب».

وقال ابن الشعَّار ٤/١٩٨-١٩٩: «وأنشدني الصاحب الوزير أبو البركات المستوفي، قال: قرأت على أبي الخطَّاب من شعره يمدح الملك المعظم مظفر الدين ـ قدّس الله روحه ـ:

لولا الوشاةُ وهــم   أعــداؤُنا ما وَهِمُوا».

قلت: ابن الشعار دون ابن خلكان في المعرفة والاطلاع والتنقيح والتحقيق بدرجات كثيرة، لهذا لم ينتبه إلى ما انتبه إليه ابن خلكان، لكن يهمنا مما ذكره أن القصيدة اشتهرت بنسبها إلى ابن دحية، لانتحاله إياها في كتابه: «**التنوير**» الذي حظي باهتمام الملك، وكان يعقد مجالس سماع له، فحفظ بعضهم تلك القصيدة وتداولوها على أنها لابن دحية.

والمقصود: أن تلك القصيدة التي انتحلها ابن دحية بقيت في كتابه حتى سنة (٦٢٦)، وكانت ثابتة في النسخة الخاصة بالملك المظفر حتى هذا التاريخ، وقُرأت عليه في تلك السنة، «**والقصيدة فيه**»؛ كما قال ابن خلكان. ولا يقدح في هذا عدم ذكرها في النسخة الخطية الوحيدة التي وصلت إلينا، فلعل الناسخ علم بانتحال ابن دحية لتلك القصيدة، فأسقطها من نسخته. ولا يبعدُ أن يكون ابن دحية أثبت القصيدة في النسخة التي قدَّمها للملك المظفَّر، وأسقطها من نسخته التي أخرجها لأهل العلم وطلابه، والله أعلم

بحقيقة الحال.

إن د. الإدريسي تجنَّب تناول أمر هذه القصيدة بالدراسة والتحليل، رغم أن توثيق هذه المسألة في غاية الأهمية في دراسة الكتاب وتحقيقه، فقد كانت من مادَّة الكتاب؛ فأين ذهبت؟ ومن أسقطها؟ وما أسباب ذلك؟

الجواب على هذه الأسئلة من الحقوق الواجبة لقارئ الكتاب الذي ينتظر من محققه الإحاطة الكاملة بهذه التفاصيل، لكن الإدريسي تجاهل ما ذكره ابن خلكان في ترجمة الأسعد ابن ممَّاتي، وفيه: شهادته بثبوت القصيدة في أصل نسخة الملك المظفر، وتتبع ابن خلكان لمصدرها حتى وجدها في «**ديوان الأسعد**». كل هذا تجاهله الإدريسي رغم أنه أحال (التنوير: ١٩) إلى ذلك الموضع من «**وفيات الأعيان**» ١/ ٢١٢ لضبط تاريخ سماع ابن خلكان للكتاب، فقد ذكر هناك أنه كان سنة (٦٢٦)، بينما ذكر في ترجمة ابن دحية أنه كان سنة: (٦٢٥).

وقال الإدريسي ٢٠: «وأنبه على أن القصيدة التي ختم بها الكتاب في مدح الملك المظفر، غير ثابتة في هذه النسخة، وهي نسخة مصححة من قبل المؤلف، ولم يأت لها ذكر في آخر النسخة، وقد شكك ابن خلكان في نسبتها لابن دحية».

قلت: لم يشكِّك ابن خلكان في نسبتها لابن دحية أصلًا، بل قطع بذكر ابن دحية لها في كتابه، وقد نسبها لنفسه: «وفي آخر الكتاب قصيدةٌ طويلةٌ مدح بها مظفَّر الدِّين». وأن القصيدة كانت في نسخة الملك المظفر سنة (٦٢٦)، ثم إن ابن خلكان اكتشف انتحال ابن دحية لها، لكنه تردد في الجزم

بذلك، لما يترتب على ذلك من تهمة صريحة لابن دحية؛ لهذا قال: «وبالجملة: فالله أعلم لمن هي منهما»؛ فتجنب الحكم بنتيجة بحثه وتحريه، وما ذلك إلا تجنبًا منه للقدح في ابن دحية.

ولا يغيبنَّ عنك ـ يا طالبَ العلم! ـ في مثل هذا المقام نقدُ الإمام الثقة الفقيه النبيل أبو الفداء ابن كثير رحمه الله في «**البداية والنهاية**» ١٤/ ٧٦٦ لابن خلكان، حيث قال ـ في ترجمة ابن الراونديِّ الزِّنديق ـ: «وقد ذكره القاضي ابن خلكان في «**الوفيات**» ودلَّس عليه، ولم يجرحه بشيءٍ؛ ولا كأَنَّ الكلبَ أكَلَ له عجينًا! على عادته في العلماء والشعراء؛ فالشعراءُ يُطيل تراجُمَهم، والعلماءُ يذكر لهم ترجمةً يسيرةً، والزنادقةُ يترك ذِكْرَ زندقتهم».

قلتُ: فمثل ابن خلكان لا يُنتظر منه إنكار بدعة الاحتفال بالمولد، بله الإنكار على من استحسنه وروَّجه.

المبحث الثاني:

السرقات العلمية في كتاب ابن دحية

سَنُدِينُ ابنَ دحية بكلامه في الحميدي ـ تلميذ ابن حزم رحمهما الله ـ، فقد ذكر رسالته في السيرة، وقال ٢٥٤: «وهذا الكتاب الذي ادعاه الحميدي إنما استخرجه من «**المرتبة الرابعة**» لابن حزم، فكان يجب عليه أن ينسب ذلك إليه؛ إذ شرف العلم أن تنسبه إلى قائله».

لقد أحسن المحققان ـ جزاهما الله خيرًا ـ في التعليق على هذا الموضع، فقالا: «هكذا يتهجم المؤلف على الحافظ الزاهد الورع أبي عبد الله الحميدي، ولا أدري سبب مثل هذا التهجم، ودونك عبارة الحميدي في مقدمة الكتاب تبرِّئه مما ألصقه به المؤلفُ، حيث ذكر مصادر كتابه: «وهو مجموع من أفواه الأئمة وكتبهم، ومما علَّقناه عنهم، فمنه ما كتبناه على وجهه، ومنه ما نقلناه بمعناه واختصرناه، وليس لنا فيه غير الجمع والاختصار، والتصحيح له عند مشافهة أو في رواية» (تاريخ الحميدي: ٢٤)».

قلتُ: ابن دحية معروف بسلاطة لسانه، ولعلَّ السبب الذي لم يَدْرِهِ المحققان هو قاعدة: «**الهجوم أفضل وسيلة للدفاع**» ـ كما يقال في زماننا هذا ـ، فقد «**استخرج**» ابن دحية ـ في كتابه هذا ـ جملًا ومباحث من كتب «**أهل العلم**»، وأوردها في سياق واحد مع كلامه، دون أن ينسبها إليهم، وكان «يجب عليه أن ينسب ذلك إليهم؛ إذ شرف العلم أن تنسبه إلى قائله»؛ لكنه

تهجَّم على الحميدي، فانطبق عليه المثل السائر: «**رمتني بدائها وانسَلَّت**»!

ليس بإمكاني أن أجري فحصًا دقيقًا لسرقات ابن دحية في كتابه هذا، بله في سائر كتبه، فهذا الأمر يحتاج لوقت وجهد، ويصلح مادة لبحث مفرد، لهذا سأكتفي بذكر ما اكتشفه المحققان أثناء نظرهما في نصوص الكتاب، وأصدِّره بموضع واحدٍ وقفتُ عليه اتِّفاقًا، وهو في غاية الشناعة:

وذلك أن شيخ ابن دحية العلامةَ أبا القاسم السهيليَّ (ت: ٥٨١) قد ذكر في كتابه: «**الروض الأُنُف**» تصحيح حساب يوم وفاة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بناءً على ما ثبت قطعًا من تاريخ يوم عرفة في حجة الوداع. وكلامه متميِّزٌ جدًّا، وقد نقله ونوَّه به جماعة من العلماء؛ فثَقُلَ على ابن دحية أن ينسب هذه الفائدة النفيسة إلى شيخه، رغم أنه أكثر النقل من كتابه هذا، وصرَّح بسماعه عليه وروايته عنه، أما في هذا الموضع (التنوير: ٦٦٣-٦٦٤) فقد ضمَّن كلام شيخه في سياق كلامه، دون أن ينسبه إليه، ونقله بتمامه، إلا أنه حذف منه قول السهيليِّ: «**ولم أرَ أحدًا تفطَّن له**»!

ونقلُ ابن دحية مطابق لكلام السهيلي، حتَّى في قوله: «فلم يكن الثاني عشر من ربيعٍ يوم الاثنين بوجه». هكذا نقله ابن دحية، لكن المحققَيْن اجتهادا في إضافة [الأول] إلى «**ربيع**»، وقالا ٦٦٣: «غير ثابتة بالأصل، والأنسب زيادتها».

قلتُ: بل الصحيح إسقاطها تبعًا للأصل المسروق منه: «**الروض الأنف**» طبعة الوكيل: ٧/ ٥٧٩، وطه عبد الرؤوف سعد: ٤/ ٢٧٠، وتدمري: ٧/ ٥٧٨، وجائزة دبي: ٧/ ٥٤٦. وهو ـ أيضًا ـ صحيح من جهة

اللغة والمعنىٰ.

لقد أحسن المحققان في الرجوع إلىٰ «**الروض الأنف**» في أكثر المواضع، ولا أدري كيف غفلا عنه في هذا الموضع، فقالا: «ينظر (إمتاع الأسماع: ١٤/ ٥٤٣) للمقريزي». مع أن المقريزي نقل هذا المبحث عن غيره، فقال: «وقال أبو الربيع ابن سالم: وهذا لا يصح، وقد جرىٰ فيه من الغلط علىٰ العلماء ما علينا إثباته. وقد تقدَّمه السهيليُّ الىٰ بيانه».

قلتُ: نقل المقريزي هذا عن ابن سيد الناس (ت: ٧٣٤) في «**عيون الأثر**» ٢/ ٤٠٨، وأبو الربيع هو الكلاعي (ت: ٦٣٤)، وقد سلخ كلام السهيلي ـ دون عزوٍ ـ في كتابه «**الاكتفاء**» ٢/ ٤٣٢.

سرقات ابن دحية التي اكتشفها محققا كتابه:

ولنذكر الآن المواضع التي نبَّه فيها محققا «**التنوير**» علىٰ مصادر عباراتٍ اقتبسها ابن دحية دون أن يعزوها لأصحابها:

١- ص: ١١٨، ٣ أسطر[٢٦]، علق المحققان: «من قول المؤلف: (ألا ترىٰ...) اقتبسه من كلام الجاحظ في (البلدان: ٤٦٨)».

٢- ص ١١٩، ٥ أسطر، علق المحققان: «من قول المؤلف: (ومن خصائصهم...) اقتبسه من كلام الجاحظ في (البلدان: ٤٦٨-٤٦٩)».

٣- ص ١٢٥، ١٣ سطرًا، قال المحققان: «من قول المؤلف: (فإن العلماء بالأخبار...) اقتبسه من كلام السهيلي في (الروض الأنف: ١/ ٣٥)».

---

(٢٦) رقم الصفحة من كتاب «**التنوير**»، وعدد الأسطر في الصفحة المذكورة لمقدار العبارة التي أخذها ابن دحية دون أن يعزوها لصاحبها.

٤- ص ١٢٨، سطران، قال المحققان: «اقتبسه المؤلف من كلام السهيلي في (الروض الأنف: ١/ ٣٦)».

٥- ص ١٣٤-١٣٥، ٤ أسطر، قالا: «هذه الأقوال والترجيح اقتبسه المؤلف من (مشارق الأنوار: ١/ ٨٨)».

٦- ص ١٣٥، ٨ أسطر، قالا: «كلام البرقي اقتبسه المؤلف من (الروض الأنف: ٢/ ٨٩)».

٧- ص ١٤٢، سطر واحد، قالا: «وكلام المؤلف هذا: (وبهذه المسألة...) اقتبسه من (الروض الأنف: ١/ ١٥٢)».

٨- ص ١٤٣-١٤٤، ٦ أسطر، قالا: «ما ذكره المؤلف حول اشتقاق اسم أحمد اقتبسه من (الروض الأنف: ٢/ ٩٦)».

٩- ص ١٤٤، ٩ أسطر، قالا: «من قول المؤلف: (ومن أسماء الله...) اقتبسه من (الشفا: ٢٣٦)».

١٠- ص ١٤٤-١٤٥، ٤ أسطر، قالا: «ما ذكره المؤلف حول اشتقاق اسم محمد اقتبسه من (الروض الأنف: ٢/ ٩٦)».

١١- ص ١٤٩، ٤ أسطر، قالا: «تعيين اسم امرأة أبي لهب استفاده المؤلف من (غوامض الأسماء: ١/ ١٩٠) لشيخه ابن بشكوال».

قلتُ: وصدَّر هذا الاقتباس بقوله: «قلت ـ وأنا ذو النسبين ـ:»!

١٢- ص ١٥٣، ٩ أسطر، قالا: «من قول المؤلف: (ثم في هذين الاسمين...) اقتبسه من (الشفا: ٢٢٩)».

١٣- ص ١٦٠، ١٦ سطرًا، قالا: «ما ذكره المؤلف حول دار الندوة

وفضل صاحبها هو من كلام ابن إسحاق كما في (التاريخ: ١/ ٥٠٨) للطبري».

١٤- ص ١٦١-١٦٢، ١٣ سطرًا، قالا: «من قول المؤلف: (وذلك لما آن مولد المبارك...) اقتبسه من (الروض الأنف: ٢/ ٨٧)».

١٥- ص ١٦٣، ٩ أسطر، قالا: «ما ذكره المؤلف حول زمزم اقتبسه من (المشارق ١/ ٣١٥)، و(الروض الأنف: ٢/ ٦)».

١٦- ص ١٦٣، ٣ أسطر، قالا: «من قول المؤلف: (وفي تفجير...) اقتبسه من (الروض الأنف: ٢/ ٦٦)».

١٧- ص ١٦٩-١٨٩، أخذ من ابن حزم في «**السيرة**» فصلًا كاملًا في القبائل التي تلتقي مع رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في نسبه الشريف، وعلَّق على كل فقرة منه بشيء من الشرح والبسط، أخذه من السهيلي ومن غيره، وبين المحققان تلك الفقرات التي اقتبسها من ابن حزم ونثرها في هذا الفصل، دون عزوٍ.

١٨- ص ١٨٥، ٣ أسطر، قالا: «من قول المؤلف: (وأما نزار...) اقتبسه من (الروض الأنف: ١/ ٣٣)».

١٩- ص ١٩٨، سطران، قالا: «من قوله: (وجعل الله ملك..) اقتبسه من (طبقات الأمم: ٤٧) لصاعد الطليطلي».

٢٠- ص ٢٠١، ٦ أسطر، قالا: «من قول المؤلف: (وكان بيت الملك...) اقتبسه من (طبقات الأمم: ٤١-٤٢) لصاعد الطليطلي».

٢١- ٢٠٧، ٥ أسطر، قالا: «من قول المؤلف: (وجميع ملوك...)

اقتبسه من (طبقات الأمم) لصاعد الطليطلي، وهو منقول عن الهمداني كما نصَّ عليه».

٢٢- ص ٢٠٨، ١٤ سطرًا، قالا: «من قول المؤلف: (وأما سائر العرب...) جله اقتبسه من (طبقات الأمم) لصاعد الطليطلي».

٢٣- ص ٢٠٨-٢٠٩، ٨ أسطر، قال ابن دحية: «قلتُ: وقد شاهدتُ ذلك عندهم الآن؛ فإذا جاء الشتاء، واقشعرَّت الأرض وهمدت،...». قال المحققان: «من قول المؤلف: (فإذا جاء الشتاء...) اقتبسه من حُرِّ كلام صاعد في (طبقات الأمم: ٤٣)، ونسبه لنفسه! فليته نصَّ على مشاهدته لذلك بعد إيراد كلام صاعد».

قلت: أما ابن دحية فقد جمع في هذا الموضع بين الكذب والسرقة، عفا الله عنَّا وعنه بمنِّه وكرمه.

٢٤- ص ٢١١، ٣ أسطر، قالا: «من قوله: (وذلك أن العرب...) اقتبسه من (جامع بيان العلم وفضله: ١/ ١٤١) لابن عبد البر».

٢٥- ص ٢١١-٢١٢، ١٩ سطرًا، قالا: «من قوله: (فهي أصل علم...) اقتبسه من (طبقات الأمم: ٤٤)».

٢٦- ص ٢١٣-٢١٤، ٣٢ سطرًا، قالا: «من قوله: (فهذه كانت حال العرب في الجاهلية...) جله اقتبسه من (طبقات الأمم: ٤٦-٤٧)».

وقال ابن دحية ـ في أثناء هذا الكلام الذي انتحله ـ: «أوردت ذلك على الإيجاز والاختصار، مما سطره غيري في عدة أسفار»؛ فعلَّق المحققان: «هذا من كلام صاعد الطليطلي ـ كما سيأتي ذكره ـ والمؤلف ينسبه لنفسه!».

٢٧- ص ٢١٥، سطران، قالا: «هذه العبارة في فضل علم النسب اقتبسها المؤلف من (جمهرة أنساب العرب: ١/ ٢) لابن حزم».

٢٨- ص ٤٤٤-٤٤٨، ٨٠ سطرًا، قالا: «هذه المسألة بتمامها نقلها المصنف من (التمهيد: ١/ ٢٢٩-٢٣٠)».

٢٩- ص ٤٥٢-٤٦٢، خبر الصلاة على النجاشي وما فيه من الفقه؛ نقل مباحثه من «**التمهيد**»، فصرح ببعض ذلك، وأخفى بعضه، ونبَّه المحققان على أكثره.

٣٠- ص ٦٩٣-٦٩٤، مبحث ميراثه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قالا: «كل ما سبق نقله المصنف عن ابن عبد البر، ينظر (التمهيد: ٨/ ١٧٥)».

المبحث الثالث:

سلاطة لسانه وقبيح قوله وسوء أدبه مع الأئمة الأعلام ومشاهير العلماء

أقدم في هذا المبحث دليلًا ثالثًا على صحة ما وصف به العلماء ـ الذين تقدم ذكرهم ـ من أوصاف الذِّم؛ لتحمقه وتكبره ـ بلفظ الذهبي ـ، وسلاطة لسانه ووقوعه في العلماء، وكثرة دعاويه.

ينبغي على القارئ أن يستحضر أن هذه النماذج التي سأوردها هنا هي من كتابه: «**التنوير**»، وموضوعه: فضائل النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وشمائله وشيء من سيرته، فليس هو في «**الردود العلمية**» ولا في «**المعارك الأدبية**»، بل في شخصية الأسوة الحسنة والقدوة الطيبة عليه الصَّلاة والسَّلام، ورغم هذا فقد غلب على ابن دحية طبعه، ليظهر الله تعالى عدل العلماء وإنصافهم في قدحهم له، نصيحة لله تعالى ولدينه ولعامة المسلمين وخاصتهم، لا حقدًا ولا حسدًا ولا غيرة، والحمد لله ربِّ العالمين.

١ – تناقض ابن دحية في موقفه من ابن حزم، فإن احتاج إليه مدحه وعظَّمه، وإن خالفه ذمَّه وتنقَّص منه:

قال ٢٣٠: «ففي تواليفه من الفضائح والقبائح ما لا غطاء عليه».

وقال ٢٣١: «فجمع ابن حزم بين الإسنادين وركَّبهما، وظنَّ بفرط جهله بهذا الباب، وضعف نظره فيه، وتنقُّصه لعلي بن أبي طالب في كتاب

«**النحل والملل**» حتى أعمى الله بصره وبصيرته»(٢٧).

وقال فيه ـ في موضع آخر ولم يسمِّه ـ ٥٠٠: «وقال بعض الجهلة من المبتدعة».

٢- وسلف كلامه في الحميدي بغير حقٍّ، وقال في موضع آخر ٤٧٩: «قال الحميدي في «جمعه» وليس عند مسلم ما يدل على أن عروة سمعه من ابن عمر. قلتُ: هذا قولٌ فَسْلٌ من الحميديِّ»(٢٨).

٣- وقال في بعض من ولي القضاء ١٣٣: «وقد تولَّى الآن بالمغرب الأقصى قضاء الجماعة أحدُ خِسَاس الموالي»(٢٩).

٤- وذكر الإمام المبجَّل أحمد بن حنبل رحمه الله بعبارة لا تليق بمقامه ولا بمكانة مسنده، فقال ٤٥٧: «هذا حديث لا يصحُّ أصلًا، والعجبُ من ابنِ حنبل كيف يذكره في «**مسنده**»، وهو يعلم أن صالحًا مجروح، وكم في

---

(٢٧) علق المحققان هنا بقولهما: «هذه سُبَّة ومنقصة لا تليق بالمؤلف، فما وجه ربط خطأ ابن حزم في الأعلام ـ لو سلمنا به ـ بما ذكره حول علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهل رده على الشيعة الروافض في كتاب (**الفصل**) يعدُّ تنقصًا؟ وهل بهذا يصير ابن حزم أعمى البصر والبصيرة؟ ومثل هذا التحامل مستنكر من أي عالم صدر، وفي حق أي عالم كان؛ فكيف بابن دحية الذي ضمَّن هذا الكتاب كثيرًا من مؤلفات ابن حزم، ورحم الله الجميع».

(٢٨) قال المحققان: «هذه العبارة من المؤلف في حق الإمام الحافظ أبي عبد الله الحميدي على إمامته وحفظه وزهده، بُعدٌ عن أدب العلماء وتنكب عن أخلاقهم في الرد والاعتراض، وهذا مما عِيبَ على المؤلف من خصاله ونعوته **ذَرابةُ اللسان وحِدَّة العبارة**، وسبق من نظير هذا ما أوجب الإبانة والإدالة».

(٢٩) قال المحققان: «لعله يقصد ابن القطَّان الفاسي، وإن يكن غيره فهذا التنقيص من المؤلف مما عيب عليه».

المسند من الأحاديث الموضوعة فضلًا عن الضعيفة».

قلتُ: هذا إساءة أدب مع الإمام، وأداة (كَم) تدل هنا على الكثرة، وهذا كذب، فإن الأحاديث الموضوعة في «**المسند**» لا تتجاوز بضعة أحاديث مما مجموعه أكثر من (٢٧) ألف حديث ـ مع المكرر ـ، أما الأحاديث الضعيفة؛ فإن الإمام لم يشترط الصحة في أحاديث مسنده، فهذا تشنيع وتهويل، وإلزام بما لا يلزم، لا معنى له سوى المجازفة والاستطالة وسوء القول.

الفصل الثالث:

ذمُّ الترويج للاحتفال بالمولد

المبحث الأول:

وصف الاحتفال بالمولد الذي

حضره ابن دحية وألَّف في استحسانه

استفتح ابن دحية كتابه ببيان السبب الحامل له علىٰ تصنيفه، فقال: «فهذا كتاب «**التنوير في مولد السراج المنير والبشير النذير**» ألَّفته بعد أن جبت البلاد، وخبرت العباد، إلىٰ أن حللت برُبَا إربل المحروسة، ووافق ذلك ليلة مولد رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فذكرت فضائله [وسيره صلىٰ الله وسلم](٣٠) عليه، وفضائلَ السلطان مظفر الدين كوكبري بن عليٍّ؛ الذي شرَعَ هذه الطريقةَ وسنَّها،...» (التنوير: ٩٥).

إلىٰ أن قال: «أوَّلُ ملك في العرب والعجم أحيىٰ مولد رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وذلك فضل الله الذي حباهُ بانفراده به واختصاصه، ومنَّ عليه باجتبائه بهذا الفضل الجسيم واستخلاصه، فلو عاينْتَ حضرتَه في هذا المولد الكريم، والمشهد العظيم، وقد دخل الناس في دين الله أفواجًا، وقطعوا

(٣٠) غير واضحة في الأصل المخطوط، وما أثبته قراءتي، وفي قراءة المحققَيْن: (ومن سيره).

إليه مَوامِيَ وعبروا أمواجًا، وأتوه من كلِّ فجٍّ عميقٍ فُرادَىٰ وأزواجًا، وتطوَّفوا ببيت ملكه العتيق عمارًا وحجَّاجًا، وهو يُفرغُ بيوتَ الأموال، ويُبرزها أمثال الجبال، ويأمر بصدقتها علىٰ الحاضرين، رجاء قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَجْزِى ٱلْمُتَصَدِّقِينَ ﴿٨٨﴾﴾؛ لذرفَتْ دموعكَ انسكابًا، ووددتَ لو قد أعملت إلىٰ رؤيته أقدامًا أو ركابًا، حتىٰ تُمرِّغ خدَّكَ في تربه، وتنال الحظ الأوفر من قربه، وتتوسَّل به إلىٰ ربِّه، فلله أيامُه الغُرُّ ما أنصع وأجلىٰ،...» (التنوير: ٩٨).

قلتُ: صرَّح ابن دحية أنه ألَّف كتابه **استحسانًا** لما ابتدعه ملك إربل السلطان مظفر الدين كوكبري (ت: ٦٣٠) ـ رحمه الله وغفر له ـ من الاحتفال بالمولد النبوي، وأخبر أنه أول من صنع ذلك واختصَّ به، ثم غلا فيه غلوًّا شديدًا قبيحًا: «وأتوه من كلِّ فجٍّ عميقٍ فُرادَىٰ وأزواجًا، وتطوَّفوا ببيت ملكه العتيق عمارًا وحجَّاجًا... حتىٰ تُمرِّغ خدَّكَ في تربه»!

والمقصود: أن ابن دحية حضر ذلك الاحتفال، وعاين ذلك المهرجان، وشاهد ما يقع فيها من المنكرات؛ فلم يغضب لله تعالىٰ، ولا انتصر لشرعه، بل حرص علىٰ التقرب إلىٰ الملك والتزلُّف له، ليكون في جملة من «**يفرغ بيوت الأموال لهم**»!

وقد نال منه ابن دحية ما أراد، كما قال: «وكنتُ في الوفد المزدحم ببابه، فلقيني بإعلاء المحلِّ، وقصد زيارتي مع أهل العقد والحَلِّ، ثم ملأ يديَّ من مِنَنِه السوالف، المقلدة السوالف، والمنح الغُرِّ الجسام، الجارية منَّا مجرَىٰ الأرواح في الأجسام،...» (التنوير: ٩٩).

وقد عُرف هذا واشتهر، وممن ذكره القاضي ابن خِلِّكان الإربليُّ (ت: ٦٨١)، في «**وفيات الأعيان**» ٤/ ١١٩: «وصوله إلىٰ إربل، وعمله لكتاب «**التنوير في مولد السراج المنير**» لما رأىٰ من اهتمام مظفر الدين به، وأنه أعطاه **ألف دينار**، غير ما غرم عليه مدَّة إقامته من الإقامات الوافرة»!

فلم يكن قدوم ابن دحية إلىٰ إربل إلا للاستجداء علىٰ عادة كثير من المنتسبين إلىٰ العلم في عصره لما اشتهر عندهم من سخاء كُوكُبُورِي وجُوده؛ كما قال ابنُ الشعَّار الموصليُّ (ت: ٦٥٤) في ترجمة: أبي القاسم عبد الله بن الحسين بن عبد الله الأنصاريِّ الحمويِّ (ت: ٦٤٦): «وقدم إربل في شهر ذي الحجة سنة خمس وعشرين وست مئةٍ، مجتديًا نوال سلطانها الملك العظيم مظفر الدين أبي سعيد كُوكُبُورِي بن علي بن بكتكين رضي الله عنه، وطالبًا رِفْدَه؛ كعادة الذين يردون إربل من البلدان للاستجداء، فأقام بها أيامًا، وسمع عليه من مسموعاته جماعة، وحصل له نفقةٌ صالحةٌ»[31].

لم يقم ابن دحية بما أوجبه الله علىٰ أهل العلم من البيان، ولا أدَّىٰ إلىٰ هذا الملك الصالح المحبِّ للخير واجب النصيحة ببيان الحقِّ والهدىٰ، بل سارع إلىٰ تأليف كتابه هذا، استحسانًا لطريقته، وتشجيعًا له علىٰ بدعته. ولا يشفع لابن دحية أن كتابه ليس فيه شيء من بدع المولد ومنكراته، بل هو متضمن لمباحث من السيرة النبوية، بل هذا يحمِّله مسؤولية إضافية، لأنه استعمل الحقَّ في نصرة الباطل، ولو أنه لم يتجاوز في كتابه هذا إلا ذكر الآيات والأحاديث الصحاح؛ للحقه الذمُّ أيضًا، لأن سبب الذمِّ في نيته وقصده،

(٣١) «**قلائد الجمان**» ٢/ ٢٣١ (٢٥٩).

ومشاركته وتشجيعه، واستحسانه وترويجه لما كان يفعله ذلك الملك مما عيانه وحضره.

نعم؛ لو أنَّه جرىٰ في كتابه هذا علىٰ قاعدة: «**تحصيل المصالح وتكميلها، ودفع المفاسد وتقليلها**»؛ لكان معذورًا مأجورًا، وذلك بأن يضمِّنه الحث علىٰ اتباع السنة، والتحذير من المحدثات والبدع، والتذكير بالطرق المشروعة ـ الواجبة والمستحبة ـ في التعبير عن محبة رسول الله صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وتعظيمه وإجلاله اعتقادًا وعملًا وسلوكًا. لكنه لم يفعل شيئًا من هذا، ولا التفت إليه.

لقد أغفل د. الإدريسيُّ ـ وفقه الله وسدده ـ دراسة صفة «**المولد**» ـ الذي حضره ابن دحية واستحسنه وشكر الملك علىٰ إقامته ـ واكتفىٰ بالنقل عن ابن الشعَّار، وأجمل الكلامَ في ذلك. وهذا تقصيرٌ منه، فمن حقِّ القارئ أن يعرف ذلك علىٰ وجه التفصيل، فيكون علىٰ تصوُّر تامٍّ صحيحٍ بكل ما أحاط بالكتاب من أحوال وأسباب، فيعينه هذا علىٰ الحكم الصحيح علىٰ ابن دحية وكتابه، لأنه سيكون حُكمًا مبنيًّا علىٰ حقائق علمية وعملية متكاملة، وليس علىٰ مجرَّد مادَّة الكتاب.

من هنا فإنني أنقل هنا وصف «**المولد**» كما ذكره القاضي ابن خلكان الإربلي (ت: ٦٨١) في «**وفيَات الأعيان**» ١١٦/٤ (٥٤٧)، فقد قال في ترجمة: صاحب إربل مظفر الدين أبو سعيد كُوكُبُورِي:

«وأما احتفاله بمولد النبي صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فإن الوصف يقصر عن الإحاطة به، لكن نذكر طرفًا منه: وهو أن أهل البلاد كانوا قد سمعوا بحسن

اعتقاده فيه، فكان في كل سنة يصل إليه من البلاد القريبة من إربل ـ مثل: بغداد والموصل والجزيرة وسنجار ونصيبين وبلاد العجم وتلك النواحي ـ خلق كثير من الفقهاء والصوفية والوعاظ والقراء والشعراء، ولا يزالون يتواصلون من المحرَّم إلى أوائل شهر ربيع الأول، ويتقدَّم مظفر الدين بنصب قباب من الخشب كل قبة أربع أو خمس طبقات، ويعمل مقدار عشرين قبة وأكثر، منها قبة له، والباقي للأمراء وأعيان دولته لكل واحد قبة، فإذا كان أول صفر زيَّنُوا تلك القباب بأنواع الزينة الفاخرة المستجملة، وقعد في كل قبَّة جُوق[٣٢] من المغاني وجوق من أرباب الخيال، ومن أصحاب الملاهي، ولم يتركوا طبقة من تلك الطباق في كل قبة حتى رتبوا فيها جوقًا، وتبطل معايش الناس في تلك المدَّة، وما يبقى لهم شغل إلا التفرُّج والدوران عليهم، وكانت القباب منصوبةً من باب القلعة إلى باب الخانقاه المجاورة للميدان، فكان مظفر الدين ينزل كل يوم بعد صلاة العصر ويقف على قبة قبة إلى آخرها، ويسمع غناءَهم، ويتفرَّج على خيالاتهم، وما يفعلونه في القباب،

(٣٢) جوق: كلمة تركية، وأصل معناها الكثرة، وجاء في «تكملة المعاجم العربية» ٢/ ٣٥٠: «جوق: جَوْق بمعنى جَوْقة: جماعة من الناس (معجم ريشاردسن) مع جمعها أجواق، (محيط المحيط، معجم فليشر ص٧٢ رقم ١، أبو الوليد ص٦٢٨، ٦٢٩، سعدية نشيد ٢٢). والجوق في مكة صوت من الغناء يغنيه جُوقة أي جماعة من الشباب وهم يصفقون (بركهارت الجزيرة العربية ١: ٣٩٩، ٢: ٣٩). جُوق: آلة موسيقية = طنبور (محيط المحيط). جَوْقَة: جماعة من الناس، فرقة. وتجمع على جُوَق. ففي فقرة لابن إياس نقلت في تاريخ السلاطين المماليك (٢: ٢١٢) تجد: الشقق الحرير التي كانت تدخل على جُوَق المُقْرِئِين والوعّاظ. جوقة كلاب: سرب من كلاب الصيد (باين سميث ١٣٨٤). وتطلق الجوقة خاصة على جماعة أو فرقة من المغنيات (ألف ليلة برسل ٨: ٢٨٩، ٢٩٠). وتجمع على جُوَق ففي ألف ليلة (برسل ٨: ٢٨٩): ثلاث جوق مغاني جوار».

ويبيت في الخانقاه، ويعمل السَّماع، ويركب عقيب صلاة الصبح يتصيد، ثم يرجع إلى القلعة قبل الظهر، هكذا يعمل كل يوم إلى ليلة المولد، وكان يعمله سنةً في ثامن الشهر، وسنة في الثاني عشر، لأجل الاختلاف الذي فيه، فإذا كان قبل المولد بيومين أخرج من الإبل والبقر والغنم شيئًا كثيرًا زائدًا عن الوصف، وزفَّها بجميع ما عنده من الطُّبول والمغاني والملاهي، حتى يأتي بها إلى الميدان، ثم يشرعون في نحرها، وينصبون القدور ويطبخون الألوان المختلفة، فإذا كانت ليلة المولد عمل السماعات بعد أن يصلي المغرب في القلعة، ثم ينزل وبين يديه من الشموع المشتعلة شيء كثير، وفي جملتها شمعتان أو أربع ـ أشك في ذلك ـ من الشموع الموكبيَّة التي تحمل كل واحدة منها على بغل، ومن ورائها رجل يسندها، وهي مربوطة على ظهر البغل حتى ينتهي إلى الخانقاه. فإذا كان صبيحة يوم المولد أنزل الخلع من القلعة إلى الخانقاه على أيدي الصوفية، على يد كل شخص منهم بقجة، وهم متتابعون كل واحد وراء الآخر، فينزل من ذلك شيء كثير لا أتحقق عدده، ثم ينزل إلى الخانقاه، وتجتمع الأعيان والرؤساء، وطائفة كبيرة من بياض الناس، وينصب كرسي للوعاظ، وقد نصب لمظفر الدين برج خشب له شبابيك إلى الموضع الذي فيه الناس والكرسي، وشبابيك أخر للبرج أيضًا إلى الميدان، وهو ميدان كبير في غاية الاتساع، ويجتمع فيه الجند، ويعرضهم ذلك النهار، وهو تارة ينظر إلى عرض الجند، وتارة إلى الناس والوعاظ، ولا يزال كذلك حتى يفرغ الجند من عرضهم، فعند ذلك يقدم السماط في الميدان للصعاليك، ويكون سماطًا عامًّا فيه من الطعام والخبز شيء كثير لا يحدُّ ولا يوصف،

ويمد سماطًا ثانيًا في الخانقاه للناس المجتمعين عند الكرسي، وفي مدة العرض ووعظ الوعاظ يطلب واحدًا واحدًا من الأعيان والرؤساء والوافدين لأجل هذا الموسم ممن قدمنا ذكره من الفقهاء والوعاظ والقراء والشعراء، ويخلع على كل واحد ثم يعود إلى مكانه، فإذا تكامل ذلك كله، حضروا السماط وحملوا منه لمن يقع التعيين على الحمل إلى داره، ولا يزالون على ذلك إلى العصر أو بعدها، ثم يبيت تلك الليلة هناك، ويعمل السَّماعات إلى بكرةٍ. هكذا يعمل في كل سنة، وقد لخصتُ صورة الحال فإن الاستقصاء يطول، فإذا فرغوا من هذا الموسم تجهز كل إنسان للعود إلى بلده، فيدفع لكل شخص شيئًا من النفقة».

وقال ابن الشعَّار الموصليُّ (ت: ٦٥٤) في «**قلائد الجمان**» ترجمة ابن دحية ٤/ ١٩٢ (٥٣٢): «قدم بعد عوده من البلاد الخراسانية مدينةَ إربل، واتصل بسلطانها الملك المعظم مظفر الدين أبي سعيد كُوكُبُورِي بن علي بكتكين رضي الله عنه، فبالغ في إكرامه وأَنعم عليه إنعامًا عظيمًا. وصنَّف له كتابًا سماه: «**كتاب التنوير في مولد السراج المنير**» يتضمَّن ذكر ولادة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ حيثُ رآه مغرى بمولد النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وشدَّة شغفه بذلك، وإصغائه إليه. وذلك أنَّ الملك المعظم مظفر الدين ـ قدَّس الله روحه ـ انفرد بشيء ما سبقه أحدٌ إليه من الملوك الماضين، والخلفاء المتقدمين، واختصَّ به دونهم، تبركًا بولادته عليه السلام، فإنه كان يأمر بنصب القباب من الخشب متصَّلة منتظمة من الخانقاه التي تحت القلعة المحروسة إلى الخانقاه التي تقرب من دار السلطنة بالمدينة، منذ مستهل شهر صفر، وتُزيَّن

في العشرين منه بالات[٣٣] الثِّياب، وأنواع السِّلاح، والأقمشة الفاخرة، وتعلَّق فيها التعاليق، ويُغنِّي فيها المغنُّون وأربابُ الطَّرَب، ويقصدها النَّاسُ للتفرُّج من أقطار البلدان، فلم يزل كذلك ثاني عشر ربيع الأول، وهو مولده صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثم ترفع القباب ويخلع على الوعاظ والعلماء والقراء، ويخرج الصدقات على الفقراء والغرباء الواردين البلد من الصوفية وغيرهم من بلاد شتى، وينفق على ذلك أموالاً جمَّةً، ولم يسمع في قديم الزمان وحديثه من الملوك السالفة، والسلاطين الغابرة، من انتدب لهذا الأمر، وبالغ فيه سوى هذا السلطان الملك المعظم».

فهذه صفة الاحتفال بالمولد النبوي ـ الذي حضره ابن دحية واستحسنه ـ، وقد تبيَّن لنا منها أنه اشتمل على منكرات عظيمة:

منها: اجتماع فرقٍ من أصحاب المغاني والملاهي، فيُغنِّي المغنُّون وأربابُ الطَّرَب.

ومنها: إقامة عروض الخيال، وكان «**الخيال**» طريقة مسرحية معروفة في ذلك الزمان[٣٤].

---

(٣٣) كذا في المطبوع.

(٣٤) قال علي الطنطاوي (ت: ١٤٢٠) في «**ذكريات**» ٦/ ١٠٠: «مسرح العرائس قديم جدًّا عند العرب، وقد كان يُسمَّى: **خيال الظل**، وهو الذي كنا نعرفه ونحن صغار باسم: كراكوز». وراجع للتوسع رسالة: «**خيال الظل**» للعلامة أحمد تيمور باشا (ت: ١٣٤٨/ ١٩٣٠) دار الكتاب العربي بمصر: (١٣٧٦)، «**خيالُ الظل وتمثيليات ابن دانيال** (ت: ٧١٠)»، دراسة وتحقيق: إبراهيم حمادة، وزارة الثقافة، القاهرة: (١٩٦٣)، «**الفكاهة في مصر**» لشوقي ضيف (ت: ٢٠٠٥)، دار المعارف، القاهرة: (٢٠٠٤)، ٦٤-٨٢، «**وسائل الترفيه في عصر سلاطين المماليك في مصر**» للُطْفي أحمد نصَّار،

ومنها: «ويحضر الملك نفسه ويسمع غناءَهم، ويتفرَّج على خيالاتهم، ويعمل السَّماع»، وهو السماع الصوفي.

ومنها: تخصيص ذلك اليوم بالذبائح الكثيرة، «وزفَّها بجميع ما عنده من الطُّبول والمغاني والملاهي، حتى يأتي بها إلى الميدان، ثم يشرعون في نحرها».

ومنها: الإسراف في التزيين بأنواع الزينة الفاخرة المستجملة، وإنفاق الأموال الطائلة على هذا المهرجان.

ومنها: «تبطل معايش الناس في تلك المدَّة، وما يبقى لهم شغل إلا التفرُّج والدوران عليهم».

ومنها: ما يحصل في مثل هذا المهرجان من الاختلاط بين الرجال والنساء، وقد قال ابن ناصر الدين الدمشقيِّ ـ وقد وصف أيام هذا المولد ـ: «ويحصل فيهنَّ كلَّ يومٍ فرحٌ وسرورٌ؛ ربَّما أدَّى للوقوع في المحذور»(٣٥).

فلم يكن هذا الاحتفال احتفاءً بمولد سيدنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: (١٩٩٩)، ٣٣٣-٣٥٧، ومادة: Shadow play في «**الموسوعة الإسلامية**» إصدار Brill، ومادة: Karagöz في «**الموسوعة الإسلامية التركية**» ٢/ ٤٠١ - ٤٠٣.

(٣٥) «جامع الآثار» ١/ ٦٥.

وتجد عند العلامة الفقيه ابن الحاج المالكيُّ الفاسيُّ ثم المصريُّ (ت: ٧٣٧) في كتابه «**المدخل**»، فصل في مولد النبي والبدع المحدثة فيه، ٢/ ١-٢٦ وصفًا مطولًا لمنكرات أهل عصره في الاحتفال بالمولد، مما يدلُّ على أن هذه البدعة قد انتشرت بعد كوكبوري، وسارع الناس إليها، وتوسعوا فيها، وصارت خيمةً للمنكرات، وذريعة للمحرمات، ومناسبة للفواحش والمخازي. وشهادة ابن الحاج مهمةٌ جدًّا، اثَّاقلت عن نقله لطوله.

بشكر الله تعالىٰ بطاعته واتباع سنته، والتذكير بأحاديثه، واقتفاء أخلاقه، وقراءة سيرته وشمائله؛ بل كان «**مهرجانًا**» شعبيًّا عامًّا، يشتمل علىٰ ما تشتمل عليه المهرجانات من المنكرات، ولعل السلطان الصالح مظفر الدين كُوكُبُورِي رحمه الله اجتهد في اختراع هذا المهرجان لإشغال الناس عن «**مهرجان النَّيْروز**» الذي يحتفل به أهل تلك الجهات، فنقلهم من بدعة إلىٰ أخرىٰ، ومن منكر إلىٰ آخر.

وقد ساق العلامة الفقيه محمد بخيت المطيعيُّ الحنفيُّ (ت: ١٣٥٤/ ١٩٣٥) في كتابه: «**أحسن الكلام فيما يتعلق بالسنة والبدعة من الأحكام**» وصفَ المولد نقلًا عن ابن خلكان، ثم قال: «وأنتَ إذا علمتَ ما كان يعمله الفاطميُّون ومظفَّر الدِّين في المولد النبوي؛ جزمتَ بأنه لا يمكن أن يُحكَم عليه كلِّه بالحلِّ»[٣٦].

نعم؛ إن كلَّ من أوتي حظًّا من العلم والإيمان ومعرفة السنن والآداب؛ يعلم علمًا يقينيًّا أن الاحتفال بمولد النبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بهذه الصفة «**المهرجانية الشعبية**» المذكورة؛ لا يليق بمقام رسول الله عليه الصَّلاة والسَّلام، فهو إساءة أدبٍ معه، وتضييعٌ لواجب تعظيمه وتوقيره حيًّا وميِّتًا، غائبًا وحاضرًا، ففاعله مذمومٌ، حتىٰ لو عذر بجهله وبتقليده لعلماء السوء الذي ضيَّعوا واجب نصحه وتعليمه، فإن هذه الأعمال الشنيعة تُعلم بالفطرة والعقل قبحها ومنافاتها للأدب والوقار والإجلال والتعظيم لسيدنا وحبيبنا محمد بن عبد الله، خاتم الأنبياء والمرسلين، وإمام المتَّقين، وقدوة الصالحين،

(٣٦) مطبعة كردستان العلمية بالقاهرة: ١٣٢٩، ٧٠.

صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

وما أحسنَ ما قاله العلامة الفقيه المالكيُّ تاج الدِّين ابنُ الفاكهانيِّ (ت: ٧٣٤) في فتواه المشهورة باسم: «**المورد في الكلام على عمل المولد**»[٣٧]:

«لا أعلم لهذا المولد أصلًا في كتاب ولا سنة، ولا ينقل عمله عن أحد من علماء الأمة الذين هم القدوة في الدِّين المتمسكون بآثار المتقدمين، بل هو بدعةٌ أحدثها البطالون، وشهوةُ نفس اعتنى بها الأكالون...».

والشاهد من كلامه هذا ـ بعد إطلاق القول ببدعية عمل المولد ـ أن هذه البدعة «**أحدثها البطالون، وشهوةُ نفس اعتنى بها الأكالون**»؛ وهذا ينطبق تمامًا على أولئك المحتفلين كما عرفناهم بوصف ابن خلكان وابن الشعار.

وقال ابن الفاكهانيِّ: «لا سيما إن انضاف إلى ذلك شيء من الغناء ـ مع البطون الملأى ـ بآلات الباطل من الدفوف والشبابات، واجتماع الرجال مع الشباب المرد والنساء الفاتنات، إما مختلطات بهن أو مشرفات، والرقص بالتثني والانعطاف والاستغراق في اللهو، ونسيان يوم المخاف، وكذلك النساء إذا اجتمعن على انفرادهن رافعات أصواتهن بالتهنيك والتطريب في الإنشاد، والخروج في التلاوة والذكر المشروع والأمر المعتاد غافلات عن قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ ١٤ ﴾، وهذا الذي لا يختلف في تحريمه اثنان، ولا يستحسنه ذوو المروءة الفتيان، وإنما يحلو ذلك لنفوس موتى القلوب وغير المستقلين من الآثام والذنوب، وأزيدك أنهم يرونه من العبادات لا من

---

(٣٧) نقلها السيوطي في «**الحاوي للفتاوي**» ١/ ٢٢٣، وتعقبه بكلام متهافت لا قيمة له.

الأمور المنكرات المحرمات، فإنا لله وإنا إليه راجعون، بدأ الإسلام غريبًا وسيعود كما بدأ».

أقول: وهذا كله كان متحققًا في احتفالات كُوكُبُورِي، فأين كان ابن دحية من إنكار تلك المنكرات والقيام بواجب البيان والتحذير؟! لا بل سارع إلى التغرير والتضليل.

ثم قال ابن الفاكهاني: «ولله درُّ شيخنا القشيريِّ حيث يقول ـ فيما أجازناه ـ:

قد عُرِّفَ المنكرُ واستُنْكِر الـ ... معروفُ في أيّامنا الصَّعبه

وصار أهلُ العلم في وَهْدَةٍ ... وصار أهلُ الجهل في رُتْبَه

حادُوا عن الحقِّ، فما للَّذي ... ساروا به فيما مضى نِسْبَه

فقلتُ للأبرار أهل التُّقى ... والدِّين لما اشتدَّت الكربه

لا تُنكِرُوا أحوالكم قد أَتَتْ ... نوبَتُكم في زمن الغُربَه».

قلتُ: هذه الأبيات للإمام العلامة الفقيه محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢) رحمه الله[٣٨] تحكي حقيقة الحال في ذلك العصر، فقد ظهرت المنكرات، وشاعت البدع، وصار العلماء العاملون المصلحون في ضعف وحيرة، فكان يسع الواحد منهم السكوت والاعتزال إن خشي على نفسه من ملوك الجور، ومن شرور العامة والدهماء، أما من حسَّن من أهل العلم بدعهم، وشايعهم في منكراتهم،

---

(٣٨) وذكر هذه الأبيات ابنُ الملقِّن (ت: ٨٠٤) في «**المعين على تفهم الأربعين**» ٣٩٦، رواها عن شيخه ابن سيد الناس، عن ابن دقيق العيد.

وشاركهم في حضورها فصار قدوة لهم؛ فقد سقط عن رتبة العلماء العالمين، والأولياء المتقين، وحُرم رتبةَ الإمامة في الدِّين، واستحق الذمَّ والتجريح بحسبه.

أما الملك مظفَّر الدين كوكبري بن زين الدين علي بن بُكْتِكِينَ؛ فإن من عرف قصته يعذره بجهله؛ فقد كان والده عليٌّ بن بُكْتِكِينَ عبدًا مملوكًا من مماليك آق سنقر، أمير حلب، الملقَّب بقسيم الدولة، لكنه نال مكانة رفيعة بسبب شجاعته ومهارته، وتلقَّب بزين الدين، وبعد مقتل قسيم الدولة سنة (٤٨٧)، التحق بخدمة ابنه الأمير عماد الدين زنكي بن آق سنقر، وصار من كبار قوَّاد جيشه، إلى أن ولَّاه نيابة الموصل، وظلَّ والد كوكبوري واليًا عليها بعد مقتل عماد الدين زنكي على يد الباطنية سنة (٥٤١)، واستمر في خدمة بني زنكي حتى وفاته سنة (٥٦٣).

لقد تقلبت الأحوال بزين الدين ـ والد كوكبوري ـ في حياته الطويلة من مملوكٍ إلى أن أصبح السيد الأول في الدولة بعد مَلِكها، ونال حظًّا وافرًا من الدنيا، حتى صارت من اقطاعاته مدن كبيرة، مثل: أربيل وشهرزور وتكريت وسنجار وحرَّان وغيرها. ولما مات زين الدين ورث ابنه مظفر الدين كوكبوري حكم أربيل، ولكن لصغره تولَّى شؤون الإمارة وصيُّه مجاهد الدين قايماز، وكان قايماز ـ هذا ـ أحد مماليك زين الدين الذين أعتقهم، وأمره بالقيام على تأديب ابنه وتعليمه، ثم حصل بين مظفر الدين وأستاذه ووصيِّه قايماز خلاف، فخلعه قايماز، وولَّى مكانه زين الدين يوسف ـ وهو أخو مظفر الدين ـ، فلجأ مظفر الدين إلى صاحب الموصل سيف

الدين غازي، فأقطعه مدينة حرَّان. ثم حصلت بينه وبين أمراء بني زنكي صراعات، إلىٰ أن اتصل بصلاح الدين الأيوبي، وحثَّه علىٰ الاستيلاء علىٰ المدن التي كانت في أيدي أولئك الأمراء، فاستجاب صلاح الدين لدعوته، ودخل مظفَّرٌ في طاعته، وشارك معه في حرب الزنكيين، فلمَّا انتصروا عليهم، واستقرَّ الأمر لصلاح الدين طلب منه مظفر الدين أن يوليه إمارة أربيل، علىٰ أن يتنازل له عمَّا بيده من المدن، وأن يدفع له خمسين ألف دينار كل عام. فأجاب صلاح الدين سؤاله، وعيَّنه حاكمًا علىٰ أربيل، فدخلها مظفر الدين في ذي الحجة (٥٨٦)، فلمَّا مات صلاح الدين سنة (٥٨٩) استقلَّ مظفر بحكم أربيل، وحاول توسيع ملكه فلم يفلح، ودخل في صراع طويل مع حكام الموصل، واستمر في حكم أربيل إلىٰ أن مات في رمضان (٦٣٠)[٣٩].

تلك هي خلاصة حياة هذا الرجل، أما تفاصيلها فتُطلب من كتب التاريخ والتراجم، وستجد فيها ما تورط فيه هذا الرجل من الدماء والمكائد والصراعات والمغالبة علىٰ الدنيا، ورغم هذا فقد كان له جهادٌ عظيم مع صلاح الدين ضد الصليبيين، وكان محبًّا لأهل العلم مكرمًا لهم، «وكان كثير الصدقات، غزير البر والصلات. وكانت أمواله قد استنفدتها الصدقاتُ، فكان يرسل الجواهر فيبيعها بدمشق ويشتري الأسارىٰ»[٤٠]، «وكان كريم الأخلاق، كثير التواضع، حسن العقيدة، سالم البطانة، شديد الميل إلىٰ أهل

(٣٩) أخبار كوكبوري منثورة في حوليات عصره، منها: «**الكامل في التاريخ**» لابن الأثير الجَزري الموصلي (ت: ٦٣٠)، وتجد سياقًا جامعًا لأهمها في «**مظفر الدين كوكبوري أمير إربل**»، لعبد القادر أحمد طليمات، وزارة الثقافة، مصر: ١٩٦٣.

(٤٠) «**مرآة الزمان في تواريخ الأعيان**» لسبط ابن الجوزي (ت: ٦٥٤)، ٢٢/ ٣٢٣ و٣٢٥.

السنة والجماعة؛ لا ينفق عنده من أرباب العلوم سوىٰ الفقهاء والمحدثين، ومن عداهما لا يعطيه شيئًا إلا تكلفًا، وكذلك الشعراء لا يقول بهم ولا يعطيهم إلا إذا قصدوه، فما كان يضيع قصدهم، ولا يخيب أمل من يطلب بره، وكان يميل إلىٰ علم التاريخ، وعلىٰ خاطره منه شيء يذاكر به»[41].

أقول: فيُعذر كوكبوري ـ في مثل هذا الأمر ـ بجهله بالسنة، فقد أراد أن يعبِّر عن حبِّه لسيدنا رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يقم أحد من العلماء في حضرته بنصيحته وبيان الحق له، بل كان كثيرٌ منهم يسارعون إلىٰ إظهار الموافقة والتأييد، كما صنع ابن دحية وغيره.

وإذا أردت أن تعلم حقيقة حال كوكبوري ـ وأمثاله من أرباب الدولة الذين انتقلوا من العجمة والعبودية إلىٰ الملك وسياسة الأمة، نقلةً مليئة بالجهالات والمظالم والفتن ـ فانظر إلىٰ تصرفهم مع أحد الصوفية الذي كان يحتفل بالمولد ـ ولعله أول من أحيىٰ بدعة المولد بعد انتهاء حكم العبيديين الزنادقة علىٰ مصر ـ، وقد ذكره أبو شامة (ت: ٦٦٥) فقال: «قال العماد[42]: وكان بالموصل شيخ صالح يعرف بعمر الملاء. وكان ذا معرفة بأحكام القرآن والأحاديث النبوية»[43]، وذكره أبو شامة في موضع آخر فقال: «وهو رجل

---

(٤١) «**وفيات الأعيان**» لابن خلكان ٤/ ١١٦. وقوله: (حسن العقيدة، شديد الميل إلىٰ أهل السنة والجماعة)؛ أي في مقابل ما انتشر في ذلك الوقت من عقائد الرافضة والإسماعيلية وغيرهم من الباطنية والزنادقة، فيدخل في هذا المعنىٰ الأشاعرة والصوفية غير الغلاة الذين كانوا يحاربون الزنادقة والباطنية، ويردون عليهم، رغم أنهم لم يكونوا علىٰ العقيدة السلفية والسنة المحضة.

(٤٢) هو عماد الدين الكاتب الأصبهاني (ت: ٥٩٧) صاحب «**خريدة القصر وجريدة العصر**».

(٤٣) «**الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية**» ٢/ ١٧٢.

من الصالحين»(٤٤). كذا جاء وصفه، ولم يذكر بالعلم والفقه، لكن بمعرفةٍ لا نعلم مقدارها، ومع ذلك فانظر إلى حال أرباب الدولة معه:

«وكان العلماء والفقهاء والملوك والأمراء يزورونه في زاويته، ويتبركون بهمَّته، ويتيمنون ببركته، وله كلَّ سنة دعوةٌ يحتفل بها في أيام مولد رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يحضره فيها صاحب الموصل، ويحضر الشعراء، وينشدون مدح رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في ذلك المحفل»(٤٥).

فهذه صورة من أحوال المسلمين في زمن الجهل والانحطاط العلمي والديني والحضاري. ثم إن كوكبوري أخذ عن الشيخ عمر الملاء هذه البدعة وطوَّرها(٤٦)، وتفنَّن في إقامتها، وبذل الأموال العظيمة في ذلك، ولم يكن في حضرته ناطق بالحق، ولا ناصح بالهدى، ولا مرشد إلى السنة، فالله المسؤول أن يغفر له ويرحمه، ويثيبه على حسن قصده، وما وافق الشرع من أعماله في البر والإحسان، وهو الغفور الرحيم.

---

(٤٤) «**الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية**» ١/ ٤٥، وبهذا الوصف ذكر سبط ابن الجوزي في «**مرآة الزمان**» ٢١/ ٢٠٨.

(٤٥) «**الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية**» ٢/ ١٧٢.

(٤٦) قال محمد بن يوسف الصالحي الشامي (ت: ٩٤٢) في «**سبل الهدى والرشاد**» ١/ ٣٦٥: «وكان أول من فعل ذلك بالموصل الشيخ عمر بن محمد الملاء، أحد الصالحين المشهورين، وبه اقتدى في ذلك صاحب إربل وغيرهم رحمهم الله تعالى».

المبحث الثاني:

«المولد» عنوان الجهل والبدعة والتخلف

ينافي العلم والسنة والتجديد

من زَغَلِ[٤٧] المحقِّقين لكتب التراث مبالغتهم في الثناء على المصنِّف ومصنَّفه، إذ يجد المرء حرجًا في أن يقلِّل من شأنها وقد فرَّغ وقته وبذل جهده في خدمتها. ولعله يسعه ـ إن ثقُلَ النقدُ والتعقُّب على نفسه ـ أن يلتزم «**الحياد**» ـ كما يقال اليوم ـ، وينشد بيت مجنون ليلى:

فيا ربِّ سَوِّ الحبَّ بيني وبينها يكــون كِفافًا لا عليَّ ولا لِيَا

لكن الدكتور نور الدين الإدريسي ـ وفقه الله وسدَّده ـ بالغ في الثناء على ابن دحية، وطوى كلَّ ما ورد في ترجمته من الذم والتجريح، مما اتفقت عليه كلمة العلماء الأعلام، ومؤرخي الإسلام، فلم يذكر شيئًا منه، واكتفى بإشارة مجملةٍ جدًّا، قرنها بادعاء «**مظلوميَّة**» ابن دحية، وذلك في تعقبه لابن ناصر الدين الدمشقي (ت: ٨٤٢) في قوله عنه: «وهو ممن لا يوثق بنقله، والله تعالى يسامحه وإيانا بفضله» (جامع الآثار: ١/ ٦٧)؛ فقال الإدريسيُّ:

(٤٧) استعمل الذهبيُّ (ت: ٧٤٨) هذه اللفظة في عنوان الرسالة القصيرة التي وجه فيها انتقادات لأرباب العلوم، فسمَّاها: «**زغل العلم**»، وهو استعمال جارٍ على ألسنة العامة في بلاد الشَّام بمعنى الزَّيف والغشِّ، راجع: «**محيط المحيط**» للبطرس البستاني، مكتبة لبنان: ١٩٨٧، ٢٧٣، مادة: (زغل).

«كذا قال، مع أنه كثير النقل عنه في كتابه، وكلامه يدلُّ على أنه لم يُحرِّرْ فيما رُميَ به ابنُ دحية **من قبل خصومه وأقرانه**، والحافظ ابن دحية إمام حجة في نقله» (التنوير: ٣٦).

قلتُ: قد تبيَّن لك ـ أيها المنصف ـ مما نقلناه من كتاب التاريخ والتراجم إجماع علماء عصره ومن بعدهم على تجريح ابن دحية تجريحًا قادحًا، دون أن يكون بينه وبينهم «**خصومة**»، ودون أن يصف أحد منهم الكلام فيه بأنه من كلام: «**أقرانه**». وإن كان للإدريسيِّ «**تحرير**» ينقض قولهم، ويبطل إجماعهم؛ فحريٌّ به أن يتحف به طلاب العلم.

ثم إن الدكتور سلك مسلك التهوين والتفريط في بدعة «**المولد النبوي**»، فقال ـ في مقدمته للكتاب ١٦ ـ:

«وأما مسألة الاحتفال بالمولد النبوي وبيان حكمها، فالقول فيها يُحوِجُه نوع طول لا يأذن به هذا التصدير المختصر، إلا أننا ننبه على أن ما قصد به الخير وأريد به البرُّ يتسع فيه العذر ويُلتمس فيه حسن المخرج، بل ما نراه في زمننا من الإعراض عن الهدي النبوي والغفلة عن التأسي بسننه وآدابه، يؤكد الأخذ بمثل هذه العادة الحسنة المباركة المتوارثة قرنًا بعد قرن».

قلتُ: نيَّاتُ الناس ومقاصدهم إلى الله تعالى وحده، أما الحكم الدنيويُّ؛ فالواجب على أهل العلم والإيمان أن يحكِّموا كتاب الله وسنة رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ويلزموا الناس بحدود الشريعة المطهرة وآدابها، ويحكموا عليهم وعلى أعمالهم بموجبها.

والاحتفال بالمولد النبوي تدينًا وتقربًا إلى الله تعالى بدعة أصلية؛ لا

دليل عليها من الكتاب ولا السنة ولا من فعل الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة الدين من السلف الصالح، إنما أحدثه العبيديون الرافضة الزنادقة، وتبعهم بعض أهل الجهل من الصوفية والحكام والعامة. وقد قال ربُّنا سبحانه: ﴿أَمۡ لَهُمۡ شُرَكَـٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمۡ يَأۡذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾ [الشورى: ٢١]، وقال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردٌّ**»[٤٨]. وقال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ: «**فإنَّ خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة**»[٤٩].

أما الاحتفال بالمولد النبوي عادةً، لا على وجه التديُّن، بل على وجه الفرح والانبساط[٥٠]؛ فهو منكر من المنكرات المغلَّظة؛ فلا يليق بمقام سيدنا رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ أن يُتَّخذ يوم مولده عيدًا للهو واللعب والبطالة.

وقد جمع الملك مظفَّر الدين كُوكُبُورِي التركمانيُّ (ت: ٦٣٠) ـ رحمه الله وغفر له ـ في احتفاله بين الأمرين: التدين والعادة، فكان يقيم مهرجانًا شعبيًّا ضخمًا، مشتملًا على التدين بقراءة المولد، وعلى اللهو واللعب بالمعازف والغناء والملاهي والزينة والاختلاط والتفرج والبطالة.

---

(٤٨) أخرجه البخاريُّ (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨) من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهَا.

(٤٩) أخرجه مسلم (٨٦٧) من حديث جابر بن عبد الله الأنصاري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمَا.

(٥٠) وقفت قديمًا على كلمة للشيخ يوسف بن عبد الله القرضاوي في استحسان الموالد لكونها من فرص الترفيه للعامة، ففي منعها تضييق عليهم وتحجير. وله كلام آخر مشهور في جواز المولد النبوي تديُّنًا بشرط خلوه من المنكرات. وهو ـ في قولَيْه ـ جارٍ على طريقته في مراعاة أهواء الحكام والعامة، وهو مسلك جرى عليه في دعوته عقودًا طويلةً حتى أتاه اليقين في الأول من ربيع الأول من هذه السنة: ١٤٤٤.

والاحتجاج على مشروعية هذه البدعة المنكرة، بل على «**التأكيد على الأخذ بها**» بأنها: «**متوارثة قرنًا بعد قرنٍ**»؛ احتجاج باطل، لا يليق بأهل العلم والفقه، وهو من جنس الاحتجاج بالقدر، فكم من بدع ومنكرات شاعت في الأمة، وعجز العلماء عن تغييرها، ووافق عليها آخرون منهم وأقروها، قرنًا بعد قرنٍ، حتى صارت من السنن المألوفة المقبولة، لكن العاملين المصلحين المجددين من العلماء الربانيِّين لم يستسلموا لذلك الواقع المنحرف، ولم ييأسوا من الإصلاح والتغيير، وخذ على ذلك مثلًا ما حدث في المسجد الحرام من تفرق المسلمين خلف خمسة أئمة، ثم ألغي واحد منهم، فكانوا خلف أربعة أئمة: حنفي ومالكي وشافعي وحنبلي، لكل إمام مؤذن وإمام ومحراب، فكان أتباع كل مذهب يصلون خلف إمامهم، ويشوش بعضهم على بعض، وربما صلت جماعة وجماعة أخرى من مذهب آخر ينتظرون إمامهم.

هذه المصيبة الكبرى، والبدعة الشنيعة، والمنكر العظيم، ظلَّ قائمًا في بيت الله الحرام، حول الكعبة المشرَّفة ـ قبلةِ المسلمين، ومعلم وحدتهم واجتماعهم ـ؛ أكثر من سبعة قرون، وأقره الحكَّام وكثيرٌ من العلماء والفقهاء، وأنكره بعض العلماء في كتبهم، لكن عجزَ العلماء والقضاة والمفتون ـ الذين عاشوا في مكة أو قدموا عليها للحج خلال تلك القرون الطويلة ـ عن إبطاله، حتَّى حقَّق الله ذلك على يد الملك الصالح عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود رحمه الله، فأزال المحاريب الأربعة، وجمع المسلمين على إمام واحد، وذلك في سنة (١٣٤٥/ ١٩٢٦).

إذن؛ لا يصلح الاحتجاج بجريان العمل على إقامة بدعة أو منكر في

الأمة، وإن تعاقبت القرون، خاصة أن بدعة الاحتفال بالمولد النبوي لم تظهر إلا في القرون المتأخرة التي ظهرت فيها الحركات الباطنية، وشاعت فيها البدع، وغلب الجهل، أما القرون الأولى من صدر الإسلام ـ وهي القرون التي زكَّاها النبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بوصفها بالخيريَّة ـ؛ فقد كانت خالية من هذه البدع والمنكرات.

كذلك لا يمكن الاحتجاج باستحسان بعض العلماء لهذه البدعة، وذلك من وجهين:

الأول: أن العلماء الذين أقرُّوا هذه البدعة واستحسنوها بعد حدوثها؛ يقابلهم علماء أجلاء ـ مثلهم ـ صرحوا بإنكارها، والنهي عن إقامتها، وعدِّها بدعة سيِّئة مذمومة. من أشهرهم الإمام الفقيه المالكيُّ الإصلاحيُّ: **أبو إسحاق الشاطبيُّ** (ت: ٧٩٠)، حيث قال: «فمعلومٌ؛ أن إقامة المولد على الوصف المعهود بين الناس بدعة محدثة، وكل بدعة ضلالة، فالإنفاق على إقامة البدعة لا يجوز، والوصيَّة به غير نافذة، بل يجب على القاضي فسخُه وردُّ الثلث إلى الورثة يقتسمونه فيما بينهم، وأبعد الله الفقراء[٥١] الذين يطلبون إنفاذ مثل هذه الوصيَّة»[٥٢]. فإذ اختلف العلماء فلا بدَّ من الترجيح بما يجري على أصول الشريعة، لا بما يوافق أهواء الناس وعاداتهم. ثم إن من عُرف من علماء الشريعة بالعلم والفضل والاستقامة يُعذر بعدم إصابته الحق

---

(٥١) يريد الصوفية البطالين.

(٥٢) «**فتاوى الإمام الشاطبي**»، جمعها وحققها وقدم لها: محمد أبو الأجفان، تونس، الطبعة الثانية: ١٤٠٦، ٢٠٣.

في هذه المسألة، وتحفظ له مكانته، ويدعىٰ له بالخير.

الثاني: أن الفقهاء الذين استحسنوا هذه البدعة؛ اشترطوا أن تكون خالية من المنكرات؛ كما نصَّ عليه ابن الحاج المالكي (ت: ٧٣٧)(٥٣)، وابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢)(٥٤)، والسيوطي (ت: ٩١١)(٥٥)، وغيرهم.

ومن المعلوم أن هذا الشرط نظريٌّ لا حقيقة له في الواقع، فإن تحقَّق في النادر؛ اتخذه المحتفلون بالمولد بالمخالفات والمنكرات دليل تسويغ لفعلهم، خاصة أننا لا نعرف في القائلين بهذا الشرط ـ قديمًا وحديثًا ـ من أنكر تلك الموالد المنكرة إنكارًا عمليًّا، ولا استطاعوا أن يمنعوها، ويأخذوا علىٰ أيدي فاعليها، لهذا فإن **القول بالمنع مطلقًا هو الصواب**؛ التزامًا بالأصل الصحيح في أنَّ: «**كلَّ بدعة ضلالة**» ـ وقد اتفق الجميع علىٰ أن عمل المولد بدعة محدَثةٌ ـ، وأخذًا بقاعدة «**سدِّ الذريعة**». والتاريخُ المدوَّنُ والواقعُ المشهودُ برهانان قاطعان علىٰ أن الاحتفال بالمولد النبوي من ذرائع الشرك والبدعة والمعصية

---

(٥٣) في «**المدخل**» ٢/ ٢، وكلامه يُفهم منه استحسان المولد إن خلا من البدع والمنكرات، لهذا فرح به السيوطي في رسالته «**حسن المقصد في عمل المولد**»، لكن له في السياق نفسه كلام صريح في أنه بدعة مطلقًا، حيث قال ٢/ ١٠: «وهذه المفاسد مركبة علىٰ فعل المولد إذا عمل بالسماع، فإن خلا منه، وعمل طعامًا فقط، ونوىٰ به المولدَ، ودعا إليه الإخوانَ، وسلم من كلِّ ما تقدم ذكره؛ **فهو بدعةٌ بنفس نيَّته فقط**، إذ أن ذلك زيادة في الدين، وليس من عمل السلف الماضين. واتباعُ السلف أولىٰ بل أوجب من أن يزيد نيةَ مخالفةٍ لما كانوا عليه، لأنهم أشد الناس اتباعًا لسنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتعظيمًا له ولسنته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولهم قدم السبق في المبادرة إلىٰ ذلك، ولم ينقل عن أحد منهم أنه نوىٰ المولدَ، ونحن لهم تبعٌ فيسعنا ما وسعهم». وقد تكلَّف السيوطيُّ في توجيهه.

(٥٤) نقل كلامه السيوطي في «**حسن المقصد في عمل المولد**» ضمن «**الحاوي للفتاوي**» ١/ ٢٢٩.

(٥٥) في «**حسن المقصد في عمل المولد**» ضمن «**الحاوي للفتاوي**» ١/ ٢٢١.

والفساد.

ثم إن هذه «**العادة القبيحة المتوارثة قرنًا بعد قرن**» أين ثمرتها في التذكير والإقبال على: «**الهدي النبوي والغفلة عن التأسِّي بسننه وآدابه**»؛ لا شكَّ أن ما ذكره الإدريسيُّ ضربٌ من الخيال، مخالف لوقائع هذا الاحتفال «**قرنًا بعد قرنٍ**»، ومخالف للمشاهد الموجود في عصرنا، في بلد الدكتور الإدريسي، وفي سائر البلاد.

إن معرفة هذا الواقع، ومحاولة إصلاحه هو الذي حمل أكثر علماء المدرسة الديوبندية[٥٦] على عدِّ الاحتفال بالمولد النبوي من البدع المنكرة مطلقًا، وصرحوا بتحريمه، واستشهد أحد علمائهم في ذلك بكلام الفاكهاني في إطلاق المنع والإنكار، فأيَّده في فتواه جماعةٌ من علماء الديوبندية[٥٧].

وهؤلاء العلماء ليسوا «**سلفية**» ولا «**وهابية**»، بل هم ماتريدية في الاعتقاد، حنفية في الفقه، صوفية في السلوك، لكنهم يكافحون في بلاد الهند وباكستان كثيرًا من بدع الباطنية والرافضة وغلاة الصوفية، ولهم جهود مشكورة في الرد على الفرقة القبورية الغالية: «**البريلوية**»[٥٨]، حتى إن هؤلاء

(٥٦) نسبةً إلى جامعة دار العلوم الإسلامية في ديوبند، وهي بلدة في مقاطعة سهارن بور، تقع إلى الشمال من العاصمة الهندية نيودلهي بنحو (١٦٠كم). أُسست مدرسة ديوبند عام (١٢٨٣/ ١٨٦٧).

(٥٧) راجع: «**فتاوى علماء ديوبند في قضية الاحتفال بالمولد النبوي الشريف**»، نقلها من الفارسية إلى الأردية: الشيخ المفتي محمد شفيع العثماني، قام بتعريبها: عناية الله عظيمي، مراجعة: بدر الدين بن محرز الكافي، مطبعة جمعية الندوة التعليمية، إسلام آباد: ١٤٣٧.

(٥٨) اقرأ عنهم كتاب «**البريلوية: عقائد وتاريخ**» للعلامة إحسان إلهي ظهير (ت: ١٤٠٧/ ١٩٨٧)

يتهمونهم بأنهم: «**وهابية**»!

يظهر لي أن علماء المدرسة الديوبندية رأوا ما عند البريلوية ـ خاصة ـ في احتفالهم بالمولد من بدع غالية ومنكرات شنيعة، وكذلك رأوا ما في المجتمع الهندي ـ عامَّة ـ من الجهالات والمنكرات والتأثر بالأقوام الوثنية المجاورة لهم؛ فأرادوا التميُّز عنهم جميعًا، وحماية مجتمعهم من بدعهم وضلالاتهم.

إن جعل المولد علاجًا لما ذكره الإدريسيُّ مِن: «**ما نراه في زمننا من الإعراض عن الهدي النبوي، والغفلة عن التأسي بسننه وآدابه**»؛ إنما يجري على قاعدة أبي نُوَاس: «**وداوني بالتي هي الداء**»، وإنما علاجه بسلوك المنهج الذي بعث به خاتم الأنبياء والمرسلين صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: العلم والدعوة والنصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ودعوة المسلمين إلى التعبير الصحيح عن حبهم وتعظيمهم لنبيِّهم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باتباع سنته، والأخذ بها علمًا وعملًا وسلوكًا.

هذا هو الدواء الشافي، والحقُّ الواجب على كلِّ مسلم، كما قال الله سبحانه وتعالى في سورة آل عمران: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾ قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾، وقال عزَّ وجلَّ في سورة النُّور: ﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟ ۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٥٤﴾﴾؛ فلا سبيل إلى «**الهداية**»

رحمه الله تعالى.

إلا باتباع السنة والعمل بها.

أما هذا «**المولد**» فإنما هو حيلة شيطانية نفسية لإقناع المسلم بصدق محبته لرسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالاحتفال بمولده يومًا في السَّنَة، وهو غافل عن سُنَّته ومنهاجه وطريقه في أيَّام السَّنة كلِّها.

وإذا كان الملك المظفَّر كُوكُبُورِي ـ وأمثاله من صالحي المسلمين ـ قد احتفلوا بالمولد لجهلهم بالسنة وغفلتهم عن تجريد الاتباع، وخلطوا في ذلك عملًا صالحًا وآخر سيِّئًا؛ فإن توظيف أخبارهم وآثارهم في عصرنا هذا لا يأتي بنفس بواعثهم، ولا يتضمن نفس مقاصدهم، تلك البواعث والمقاصد التي يمكن وصفها بـ: «**البريئة والطيبة**»، بل تأتي في إطار المشروع الإنسانوي الليبرالي العلماني التغريبي الذي يهدف إلىٰ تحويل دين الله الحقِّ: «**الإسلام**» ـ بجميع عقائده وعباداته وشعائره وأحكامه ـ إلىٰ موروث إنسانيٍّ، يحتفل به «**المسلمون**» كما تحتفل سائر الأمم بموروثاتها التقليدية، وفي هذا الإطار يصبح الاحتفال بالمولد النبوي جزءًا من «**الفلكلور**» و«**الثقافة الشعبية**»، ولا بأس من إِحياء صنيع كُوكُبُورِي في ضوء وصف ابن خلكان له؛ فهو وصف ينطبق علىٰ «**المهرجانات الشعبية**» المعروفة في عصرنا: «**غناء وطرب ورقص واختلاط وزينة وأطعمة وأشربة**»، والتي تمثل التنوع الإنساني في العادات والتقاليد والثقافات.

ومثل هذا المهرجان الاحتفالي يشترك فيه الصالح والطالح، والمسلم والكافر، وإذا انتهوا منه سيكونون علىٰ موعد للاحتفال بميلاد زرادشت، أو بوذا، كما يحتفلون ـ أيضًا ـ بميلاد سيِّدنا المسيح عيسىٰ ابن مريم

صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

«فلا تغالطوا أنفسكم، ولا يغرَّنكم الفسَّاق والمتسبون إلى الفقه، اللَّابسون جلود الضَّأن على قلوب السباع، المزيِّنون لأهل الشرِّ شرَّهم، الناصرون لهم على فسقهم»(٥٩).

والحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على سيدنا وحبيبنا محمَّدٍ عدد ما ذكره الذاكرون، وعدد ما غفل عن ذكره الغافلون.

(٥٩) قاله ابن حزم في رسالة: «**التلخيص لوجوه التخليص**».